

عروض المصارف للشركات:

«وقع هيكلية».. تحصل على تسهيلات جديدة وشروط ميسرة



1 البنوك تقيّد عملاتها بهيكلية القروض وتمديد آجال السداد

2 شروط مرنة ومهل سداد طويلة الأجل مقابل تسهيلات جديدة

3 شركات توصي بتحويل عمليات التابع والزميل للبنك القائد

كتب عادل العادل:

10 شركات حصلت على هوامش فائدة منخفضة جداً وتنافسية تكاد يصعب أن تحصل عليها من مصارف أخرى سواء محلية أو خارجية مقابل تركيز الأعمال والأنشطة الخارجية لدى البنك أو أفرعه الدولية والإقليمية. من واقع البيانات المالية للربع الثالث ستكون هناك جملة إيجابيات على ميزانيات الشركات والبنوك نتاج المعالجات التي تمت وحالات السداد المبكر وسداد خدمة الدين، وكذلك الأمر بالنسبة للشركات التي حصلت على سيولة تدعم عملياتها وخففت بعض الضغوط قصيرة الأجل.

من الشركات المعروفة عنها مسبقاً أنها ضمن فئة أصحاب النظرة الإيجابية والمستقرة على المدى البعيد. 9 شركات وصلت للحدود القصوى في التمويل وفق الحدود الآمنة المقبولة على صعيد المخاطر استقادات من تمديد الأجل وهيكلية بعيدة الأجل، ورفعت مستويات الضمان للبنوك مقابل توفير البنوك لها بعض الخارج التي تولد عنها تسهيلات إضافية بمبالغ جديدة حتى وإن كان بعضها في صورة خدمات مثل تبادل العملات أو مبالغ أخرى تحت الطلب.

وتوسعة نشاطها ودعم المشاريع التي ترغب في تنفيذها يمكن أن تعوض التباطؤ في تلك الأبواب التي تباطأت. 7 بعض الشركات سددت التزامات ميكرة وخدمات دين أبكر حتى نهاية العام الحالي، وضمنت معه البنوك إغلاق ميزانية السنة على عوائد مضمونة ومن دون أي تعثرات قد تتطلب معالجات من مخصصات وغيرها. 8 حالة التحسن التي شهدتها الأصول لدى الشركات فضلاً عن التنوع في مصادر الإيرادات التي طرأت على عمليات الشركات غيرت من نظرة البنوك لشريحة

3 قطع الطريق على أي مصرف أجنبي أو حتى محلي بالدخول على خط جذب العميل ما يحقق الاستقرار لمصادر الأرباح والإيرادات للبنك. 4 مقايضة الشركات بتحويل القروض الخاصة بالشركات التابعة والزميل لدى المصرف الدائن للشركة الأم، على أن يتم العمل بنظام البنك القائد للمجموعة مقابل تلبية كافة متطلباتها. 5 بنوك تبدي مرونة كبيرة جداً في التفاوض وتقبلها نفس المرونة من الشركات، باعتبار أن البنك الحالي يعرف تفاصيل المركز المالي للشركة ودرسها جيداً والمخاطر محددة وواضحة ومتحوط بشأنها، وبالتالي استقرار واستمرار العلاقة تمثل نقطة استقرار للطرفين. 6 مع التحولات التي شهدتها ملف القروض الاستهلاكية وضعف معدلات النمو في هذا الحقل التنافسي بسبب الكثير من المتغيرات اتجهت «بوصلة» البنوك نحو المؤسسات والشركات الكبرى التي بمساعدتها بنمو أعمالها

المواصفات الخاصة بشتى الطرق. وأضافت، شريحة العملاء المتزامين بالسداد في المواعيد واللذين ليس في سجلهم خلال السنوات الخمس الأخيرة أي تعثر أو تأخير، عملت البنوك على تقييد تلك العلاقة لسنوات طويلة تتراوح بين 5 إلى 8 سنوات مع فترات السماح. وكشفت المصادر عن أن البنوك اعتمدت آلية المراجعة الدورية للتسهيلات وقبل انتهائها بفترات تزيد عن العام ونصف تدخل في مفاوضات تركز على محورين، الأول هيكلية الدين القائم، والثاني إتاحة مبالغ جديدة تقوم على شروط جديدة تناسب المرحلة المقبلة، ما يعتبر تمويل جديد بنسبة 60 إلى 65%، حيث يضمن البنك تحقيق جملة مكاسب أهمها: 1 استدامة العملاء الملبئين وأصحاب السجل المصرفي والمالي النظيف والمستقر. 2 منح العميل تسهيلات جديدة فوق القرض القديم ما يعزز من العلاقة التعاقدية.

مع دخول بنوك أجنبية على خط المنافسة تقوم البنوك المحلية بأكثر عملية مراجعة للديون والمراكز المدينة لأكثر وأهم عميل من الشريحة الأولى ذات الأولوية والأهمية القصوى للبنك على صعيد التصنيف الممتاز بالنسبة للملاءة المالية. ورفعت البنوك شعار «ممنوع الخروج، ممنوع الاقتراب من العميل»، حيث قالت مصادر مصرفية أن البنوك بادرت خلال الأشهر الماضية بتقديم عروض مختلفة لعدد من كبار العملاء المؤسسين تتعلق بخيارات تمديد آجال القروض القائمة مقابل منحهم تسهيلات إضافية لتوسعة الأعمال ودعم القائم منها. وكشفت المصادر أن سيناريو الحصول على تسهيلات إضافية كانت محور النقاشات التي تمت بخصوص الهيكلية وتمديد الأجل وتخفيف بعض الشروط. المصادر ذاتها أفادت أن العميل القائم الملتزم لدى البنك يمثل «ثروة» وقيمة جوهرية، وفي ظل المنافسة الشرسة يقوم كل بنك بالحفاظ على العميل ذو

5 المصارف تحافظ على العميل المليء بكل الإغراءات

4 فترات زمنية شاملة المهلة تصل إلى 8 سنوات

«الخليجي»: حليف... وربح

من ملكيتها تمكنتها من استغلال السيولة في فرصة جديدة تجدد فيها استثمارات الشركة بإضافة عضو جديد ضمن المجموعة، كما أن وفرة السيولة تقربها من العديد من الفرص.

محقة ربحاً مقداره 411.9 ألف دينار. مكاسب الخليجي تمثلت في جذب حليف مليئ ومستثمر استراتيجي ضمن هيكل ملاك «إنوفست» وفي ذات الوقت نفذت تسيل حصة

فيما يشبه قاعدة عصفورين بحجر واحد نجحت شركة بيت الاستثمار الخليجي في بيع حصة تبلغ نسبتها 6.208% من حصتها في شركة إنوفست بقيمة إجمالية تبلغ 2.59 مليون دينار كويتي

- هيكلية ديون وتسهيلات جديدة.
- زيادات حصص وملكيات لكبار الملاك.
- استحواذات كبيرة ومشاريع جديدة.
- تحالفات جديدة وشراكات.
- تخارجات بربح جيد.



أجواء البورصة!

اقترب الحسبم

إغلاق ملف عضويات هيئة الاستثمار في البنوك

كتب يوسف خوري:

على صعيد متصل ألمحت المصادر إلى أن هناك جملة تغييرات في آليات العمل ستكون نحو الأفضل وسيقدم المشهد الكفاءات ما يعكس تفاعلاً بمرحلة إيجابية على صعيد العمل والإنجاز. وفي السياق ذاته قالت المصادر أن هناك شواغر أخرى محل استغراب سيتم «نقض الغبار» من عليها، وهي لا تقل أهمية عن ملفات الحق المكفول بقوة القانون بالنسبة للعضويات الشاغرة في مجلسي إدارة بنكين يعدان من الاستثمارات المهمة ضمن مكونات محفظة الهيئة على الصعيد المحلي وهما «بيتك» و«الأهلي».



الهيئة العامة للاستثمار
Kuwait Investment Authority

كشفت مصادر ذات صلة أن الملفات الراكدة ستجد طريقها للحلحلة خلال الأيام القليلة المقبلة، خصوصاً تعيينات الشواغر، وذلك بعد أن أبدى الوزراء التي تقع في نطاقهم تلك الشواغر بأن هذا الملف محل استغراب. كما علمنا أن «ملف عضويات الهيئة العامة للاستثمار في البنوك والتي تشهد فراغاً منذ أشهر طويلة سيجد طريقه قريباً نحو الحسبم بعد أن تعاقب عليه أكثر من وزير خلال المرحلة الماضية، حيث سيتم تعيين عضوين في كل من البنك الأهلي الكويتي وبيت التمويل».

احجز اعلانك معنا



للتواصل



50131108



سقوط حرك لسهمي «ميننا العقارية» و «يونيكاب»



1 السوق الأول
يعود للواجهة
ويحقق مكاسب
بقيمة 75.8
مليون دينار

2 القيمة
السوقية
للبورصة عند
42.537
مليون
دينار

3 المجاميع
تعزز أسهمها
وتدافع عنها
وترعاها من عبث
المضاربين

كتب بدر العلي:

الجلسة انخفضت 7 قطاعات في مقدمتها السلع الاستهلاكية بـ 2.07%، بينما ارتفع 4 قطاعات على رأسها المواد الأساسية بـ 1.18%، واستقر قطاعان. وبالنسبة للأسهم، فقد ارتفع سعر 51 سهماً على رأسها «جيا» بـ 20.23%، بينما تراجع سعر 61 سهماً في مقدمتها «يونيكاب» بواقع 33.14%، واستقر سعر 22 سهماً. وجاء سهم «ميننا» في مقدمة نشاط التداولات بحجم بلغ 47.36 مليون سهم؛ وسيولة بقيمة 8.09 مليون دينار.

ارتفعت المؤشرات الرئيسية جماعياً في مستهل التعاملات، بدعم صعود 6 قطاعات. ونما مؤشر السوق الأول بنسبة 0.10%، وزاد «العام» بـ 0.15%، ونما «الرئيسي» بـ 0.39%، وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 50 بنحو 0.48% عن مستوى أمس، وسجلت بورصة الكويت تداولات في تلك الأثناء بقيمة 8.61 مليون دينار، وزعت على 65.40 مليون سهم، بتنفيذ 2.23 ألف صفقة. أما عند الإغلاق فقد تباينت المؤشرات الرئيسية، حيث شهدت

ضوء تلميحات رئيس الفيدرالي وتأكيدات البنوك الاستثمارية العالمية على أن قرار خفض هو الصائب والأنسب للمرحلة المقبلة. خفض الفائدة التي أرهقت كاهل الشركات وزادت تكاليف التمويل في السنوات الماضية ستمنح أسواق المال دفعة قوية للأمام وستنقذ الاقتصاد الأمريكي وعدد من الاقتصادات المتأثرة والمرتبطة بها من الدخول في دوامة من الركود والتعثر. وكانت حركة السوق قد شهدت أداء إيجابياً عند الافتتاح، حيث

قيم خادعة وكميات خادعة أيضاً. أمس عادت أسهم القطاع المصرفي لواجهة النشاط من جديد حيث لوحظ تحرك أكثر من مصرف بقيادة البنك الوطني الذي هدأ النشاط عليه نسبياً خلال الأيام القليلة الماضية. وفقاً لمصادر استثمارية فعوامل الدعم ومستويات السيولة متوافرة بكثرة وقوة هذه الأيام، ومع دخول الأسبوع المقبل تتحضر الأسواق العالمية والإقليمية لاستقبال قرار الفيدرالي الأمريكي فيما يخص خفض الفائدة وهي الأقرب في

مطمع وهدف للمضاربين الذين يقومون بعمليات تدوير سريعة وعالية. على عكس المجاميع الجديدة والثقة التي تتملك في شركاتها التابعة وتزيد ملكياتها بشكل مستمر وتحمي أسهمها من العبث، خصوصاً وأن الشركة التي لا توجد فيها ملكية واضحة وتدار بخص تحت الإفصاح، تعتبر من الكيانات غير المستدامة وتمثل أرضاً خصبة لأصحاب الشائعات والمضاربين. بعض القيم المتداولة على أسهم صغيرة ومضاربة هي

سجل سهمي يونيكاب تراجعاً حاداً أمس بلغت نسبته 33.14% بواقع 114 فلساً، فيما شهد سهم ميننا العقارية تراجعاً كبيراً أيضاً بنسبة 32.30% بواقع 73 فلساً. السهمين شهدا مضاربات عنيفة في الأيام الماضية وسجلا صعوداً سريعاً وقياسياً بالأمس. من حركة الأسهم التي تشهد فجوات سعرية سواء ناحية الصعود أو الهبوط يتضح أن بعض الشركات اللقطة التي لا تظهر فيها ملكيات وليست تابعة لأي مجموعة استثمارية ترعاها أو تدافع عنها تكون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَالْجَنَّةَ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ لَهَا أَنْتُمْ فِيهَا تَصِفُونَ
صَلِّ وَاللَّهُ الْعَظِيمُ

شكر على تعازير عائلتنا

بورحمه والعيار

يتقدمون بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من تفضل بمواساتهم في وفاة فقيدهم المغفور له بإذن الله تعالى

عيسى جاسم بورحمه (بوعرب)

سواء بحضور الجنازة شخصياً أو الاتصال هاتفياً أو برقياً أو بالنشر في الصحف أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي

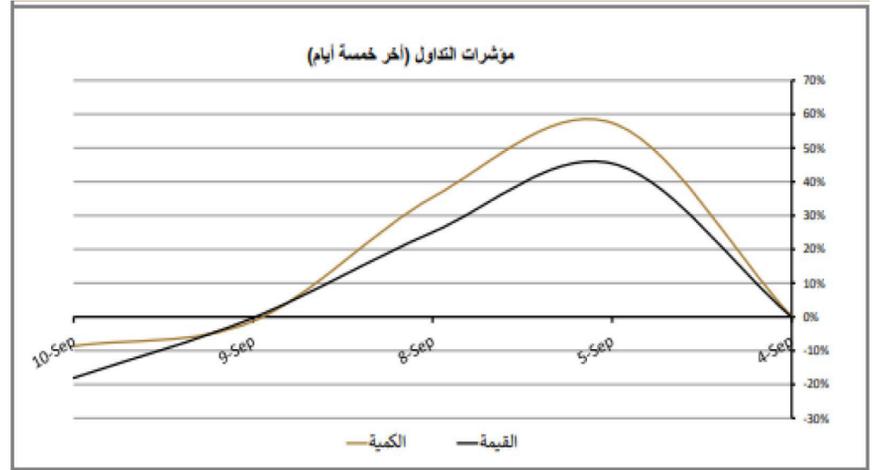
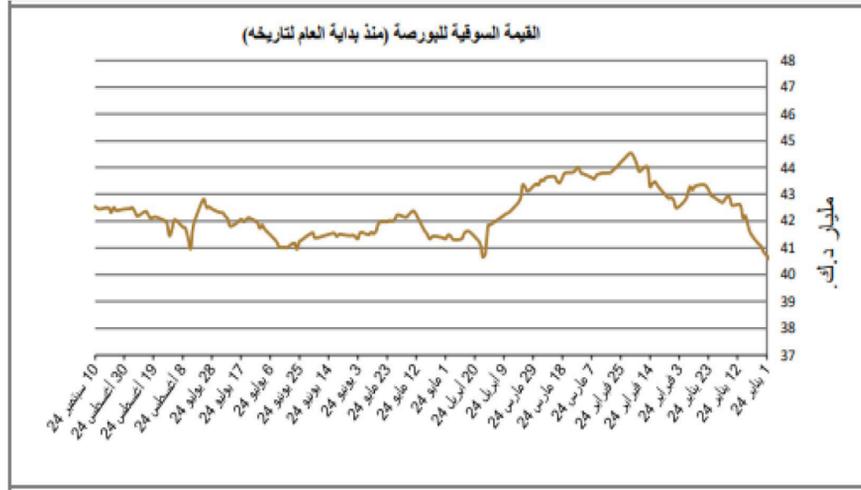
سائلين الله العلي القدير أن يحفظهم وألا يريهم مكروهاً بعزير

اللَّهُمَّ إِنَّا لَنُحِبُّكَ وَنُحِبُّكَ جِئْنَاكَ

الأسم الأكثر نشاطاً (إجمالي السوق)			
من حيث الكمية			
الشركة	السوق	سهم	النسبة إلى السوق %
ميننا	السوق الرئيسي	47,355,491	11.73%
جيا	السوق الرئيسي	44,579,532	11.04%
إتوفست	السوق الرئيسي	28,984,371	7.18%
استهلاكيه	السوق الرئيسي	24,268,952	6.01%
جي اف اتش	السوق الاول	19,321,511	4.79%
من حيث القيمة			
الشركة	السوق	د.ك.	النسبة إلى السوق %
ميننا	السوق الرئيسي	8,096,710	11.60%
بيتك	السوق الاول	6,208,892	8.90%
ايفا	السوق الرئيسي	5,499,609	7.88%
إتوفست	السوق الرئيسي	5,116,842	7.33%
وطني	السوق الاول	4,130,908	5.92%

مؤشرات التداول			
إجمالي السوق			
الكمية (سهم)	اليوم	اليوم السابق	التغير (%)
403,781,639	442,123,384	-8.67%	
القيمة (د.ك.)	69,791,282	85,164,271	-18.05%
عدد الصفقات	21,245	23,350	-9.01%
السوق الأول			
الكمية (سهم)	اليوم	اليوم السابق	التغير (%)
107,020,684	127,809,397	-16.27%	
القيمة (د.ك.)	32,028,603	35,448,983	-9.65%
عدد الصفقات	7,170	8,089	-11.36%
السوق الرئيسي			
الكمية (سهم)	اليوم	اليوم السابق	التغير (%)
296,760,955	314,313,987	-5.58%	
القيمة (د.ك.)	37,762,679	49,715,289	-24.04%
عدد الصفقات	14,075	15,261	-7.77%

داء المؤشرات الرئيسية					
مؤشر	مؤشر السوق الأول	مؤشر السوق الرئيسي	مؤشر السوق العام	مؤشر رئيسي 50	الأداء اليومي
إغلاق اليوم	7,814.07	6,167.14	7,194.34	5,975.07	
الإغلاق السابق	7,788.64	6,199.50	7,181.52	5,978.56	
التغير (نقطة)	25.43	-32.36	12.82	-3.49	
التغير (%)	0.33%	-0.52%	0.18%	-0.06%	
إغلاق الأسبوع السابق	7,819.16	6,109.86	7,186.65	5,866.24	
التغير (نقطة)	-5.09	57.28	7.69	108.83	
التغير (%)	-0.07%	0.94%	0.11%	1.86%	
إغلاق الشهر السابق	7,822.04	6,070.67	7,180.92	5,904.56	
التغير (نقطة)	-7.97	96.47	13.42	70.51	
التغير (%)	-0.10%	1.59%	0.19%	1.19%	
إغلاق 2022	7,477.04	5,569.71	6,817.29	5,487.40	
التغير (نقطة)	337.03	597.43	377.05	487.67	
التغير (%)	4.51%	10.73%	5.53%	8.89%	



مؤشرات السوق:

- ارتفع مؤشر السوق الأول 25.43 نقطة.
- تراجع مؤشر الرئيسي 50 نحو -3.49 نقطة.
- تراجع مؤشر السوق الرئيسي -32.36 نقطة.
- ارتفع المؤشر العام 12.82 نقطة.
- بلغت قيمة التداولات 69.791 مليون دينار.
- بلغت القيمة السوقية للبورصة 42.537 مليون دينار.
- بلغت مكاسب السوق الأول 75.88 مليون دينار.
- خسر السوق الرئيسي 38.56 مليون دينار.
- تراجعت الصفقات 9 %.
- تراجعت الكمية المتداولة 8.6 %.
- تراجعت السيولة 18 %.

إفصاحات البورصة

الرفاعي تنقل ملكية على الوطني

عضو مجلس إدارة البنك الوطني هدى سليمان الرفاعي تنقل ملكية أسهم بلغت 263.563 ألف سهم وبلغ رصيدها من أسهم الوطني بعد العملية نحو 2 مليون سهم.

14

الاستئناف ترفض دعوى الوطنية العقارية بخصوص سوق شرق

رفضت محكمة الاستئناف دعوى الشركة الوطنية العقارية بخصوص دعوى إثبات التعاقد مع وزارة المالية الذي قالت الشركة أنها جددت العقد لمدة 20 عاماً. ويتبقى لدى الشركة درجة تقاضي واحدة هي التمييز بعد أن تم رفض الدعوى في أول درجة والاستئناف.

1

مبيعات إيفا فنادق في جنوب أفريقيا

إيفا للاستشارات المالية والدولية القابضة: شركتنا الزميلة إيفا للفنادق والمنتجات حققت عبر أحد شركاتها التابعة في جنوب أفريقيا مبيعات من أحد مشاريعها العقارية «زيمبالي» بقيمة 60 مليون دولار في حين تبلغ حصة مشروع تاتالي نحو 40 مليون دولار.

13

بيتك يخفض في الطاقة 22.9 %

حسب إفصاح رسمي على موقع البورصة، بيت التمويل ومجموعته شركة المشروعات التنموية القابضة يخفضون ملكيتهم في «بيت الطاقة» 22.942 % مؤخراً من 77.797 % إلى 54.855 %.

2

10 ملايين من بنك ABSA لشركة إيفا فنادق

إيفا للفنادق والمنتجات تحصل على 10 ملايين دولار تعادل 3 ملايين دينار من بنك ABSA لدعم أحد مشاريعها العقارية.

12

الربيعه يرفع ملكيته في إنجازات

بدر حمد الربيعه وشركته نور العالمية لشراء وبيع الأسهم والسندات يرفعون ملكيتهم في إنجازات 0.524% من مستوى 12.106 % إلى 12.63 %.

3

فرصة استثمارية للمنتزعات

الكويتية للمنتزعات تدعو لاجتماع عاجل لمجلس الإدارة يوم غد الأربعاء 11 سبتمبر لمناقشة الدخول في استثمار مؤثر.

11

تسهيلات لصالح جاسم للنقلات

جاسم للنقلات توقع عقد تسهيلات بقيمة 19 مليون دينار كويتي موزعة على 3 خيارات حسب متطلبات أعمال الشركة منها تسهيلات غير نقدية بقيمة 14 مليون دينار وحد تبادل عملات أجنبية 4 ملايين دينار وتسهيلات نقدية مليون دينار.

4

نظرة إيجابية للخليج للتأمين

وكالة ستاندر أند بورز تثبت التصنيف الائتماني الخاص بالقوة المالية عند A مع تعديل النظرة المستقبلية إلى إيجابية.

10

1.5 مليون للسور من الوطني

شركة السور لتسويق الوقود تجدد عقد تسهيلات مع بنك الكويت الوطني بقيمة إجمالية 1.5 مليون دينار كويتي حيث يتضمن حق السحب على المكشوف بما قيمته مليون دينار و500 ألف خطابات ضمان.

5

الصالحية يدرس أرض أنوار الصباح

مجلس إدارة الصالحية العقارية يناقش المستجدات الخاصة بتوسعة مجمع الصالحية التجاري على أرض مجمع أنوار الصباح.

9

الحمد يبيع أسهم في الوطني

عضو مجلس إدارة البنك الوطني مثنى الحمد يبيع 58.014 ألف سهم من ملكيته في البنك واستقر رصيده الإجمالي بعد عملية البيع عند 16 مليون سهم.

6

20 مليون تسهيلات لـ «إنجازات»

شركة إنجازات تحصل على تسهيلات مصرفية بقيمة 20 مليون دينار كويتي من بنك محلي بسعر 1.250 % فوق سعر الخصم المعلن من البنك المركزي، حيث سيتم سداد مديونية على الشركة وإحدى شركاتها التابعة ودعم مشروع عقاري في الكويت.

8

«إيفا» تناقش فرصة استثمارية

مجلس إدارة شركة «إيفا» يناقش في 12 سبتمبر الحالي فرصة استثمارية جديدة من المحتمل أن يتم الدخول فيها.

7

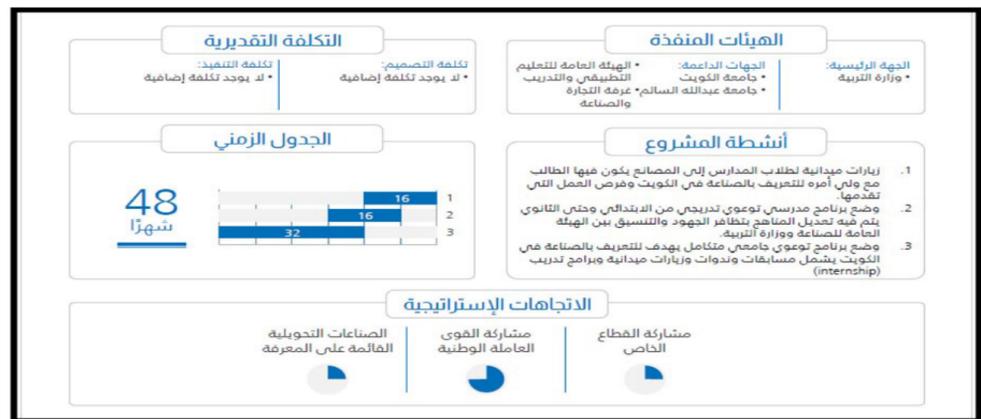
«الاقتصادية» تنشر تفاصيل الاستراتيجية الصناعية الوطنية لدولة الكويت 2035 (69)

هيئة الصناعة: نتطلع إلى تحسين النظرة الإيجابية للعمل في القطاع الصناعي بنسبة 50% 2030

• نحتاج لتكثيف الزيارات الميدانية لطلاب المدارس إلى المصانع للتعرف على الصناعة

كتب خالد السهل:

مشاريع جذب وتأهيل القوى العاملة الوطنية		
المشروع	الوصف	هدف المشروع
1-1-7	خلق ثقافة مجتمعية تعزز من الاهتمام بدور الصناعة التحويلية	تحسين النظرة الإيجابية للعمل في القطاع الصناعي بنسبة 50% في عام 2030 تقاس من خلال استبيان
2-1-7	تطوير مهارات القوى العاملة الوطنية في القطاع الصناعي	تطور مهارات الخريجين بنسبة 30% قبل نهاية 2030 تقاس من خلال إضافة استبيان مهارات خريجين ضمن المسح الصناعي
3-1-7	إعداد برامج تحفيز لطلاب القوى العاملة الوطنية للقطاع الصناعي	أن يكون مستوى الأجور للقوى العاملة الوطنية في القطاع الصناعي مقارب للقطاع الحكومي في عام 2030



لتحديد المهارات المطلوبة والنقص والاحتياجات التدريبية للقوى العاملة الوطنية، وتقديم برامج تدريبية لإعادة التأهيل ورفع المهارات للقوى العاملة الوطنية، وتطوير التدريب المهني على استخدام التكنولوجيا المستقبلية بشهادات دولية معترف بها، وإطلاق برامج توعية على مستوى المدارس الثانوية تركز على مجالات الدراسة والقطاعات والمهن ذات الأولوية، وإنشاء برنامج تدريب إلزامي في القطاع الخاص للطلاب القطريين.

ماليزيا:

قامت الحكومة الماليزية بتعميم نهج يشمل الجامعة والمجتمع، ويضمن هذا النموذج روابط أوثق بين توفير المواهب الجامعية واحتياجات الصناعة من خلال تطوير المناهج والتدريب والمسابقات.

تطوير القوى العاملة الوطنية في دولة الكويت:

تتوفر في دولة الكويت الإمكانيات التي تسهل وضع حلول من حيث تواجد منشآت تعليمية على أعلى المستويات مثل الجامعات الحكومية والخاصة المتعددة والتي تقدم تخصصات بنطاق واسع يشمل الجوانب الهندسية والتقنية الحديثة، فضلاً عن مراكز ومعاهد التدريب والتعليم التطبيقي التي تقدم برامج مفصلة خصيصاً لاحتياجات الجهات المختلفة في الكويت مثل قطاع البترول والصحة وغيرها. وعلى الرغم من الإيجابيات العديدة للعمال الأجانب الماهرة، إلا أن تطور المكون الوطني وزيادة

الشعارات الورقية المكتوبة. وتعميماً للفائدة لرواد القطاع الصناعي، تنشر «الاقتصادية» الاستراتيجية الصناعية التي أنجزتها الهيئة العامة للصناعة والتي تحوي العديد من المفاصل والمرتكزات الاستراتيجية الحديثة التي تغطي قطاعات جديدة، وأخرى تأخذ في الحسبان تحقيق الأمن الغذائي والدوائي وتطرق لأول مرة إلى أنشطة المشتقات البتروكيماوية والمعرفة وغيرها من القطاعات المستقبلية الطموحة.

تحليل القوى العاملة الوطنية

التجارب الناجحة:

الإمارات العربية المتحدة:

نفذت دولة الإمارات العربية المتحدة برنامج القيمة المحلية الذي يأخذ في الاعتبار توظيف وتطوير الإماراتيين، وهناك صيغة للقيمة المحلية المضافة تتضمن الحد الأدنى من المتطلبات لنسبة الإماراتيين في المنشآت الصناعية ومكافأة للنسب المتوالية الأعلى، كما تتضمن الصيغة أيضاً الإنفاق على الرواتب والتدريب والمزايا، ووضعت هدف تحقيق نسبة توظيف تصل إلى 10% في القطاع الخاص قبل نهاية عام 2026.

قطر:

في إطار المشاريع الرئيسية الخاصة بتحسين القوى العاملة وضعت عدة مبادرات منها برنامج تحسين التوظيف الاستراتيجي للقوى العاملة الوطنية من خلال تطوير أهداف جديدة للتوطين في قطر تركز على المشاركة في المهن الاستراتيجية وتقديم زيادة في رواتب القطاع الخاص للقوى العاملة الوطنية في بعض المهن الاستراتيجية المحددة. إلى جانب تشكيل لجان قطاعية

تواصل «الاقتصادية» نشر الاستراتيجية الوطنية لدولة الكويت التي أنجزتها الهيئة العامة للصناعة وأقرها مجلس إدارة «الهيئة» والتي تحوي العديد من المفاصل والمرتكزات الاستراتيجية الحديثة التي تغطي قطاعات جديدة، وأخرى تأخذ في الحسبان تحقيق الأمن الغذائي والدوائي وتطرق لأول مرة إلى أنشطة المشتقات البتروكيماوية والمعرفة وغيرها من القطاعات المستقبلية الطموحة.

باختصار، القطاع الصناعي يعد أهم قطاع اقتصادي يمكن البناء عليه ليكون الرديف القوي للأمن للنقط الذي يشكل أكثر من 90% من ميزانية الدولة، فالصناعة قطاع منتج مدر للسبلية ويقحق قوة اقتصادية ومالية في آن واحد.

ومن مميزات السوق الكويتي أن الخبرة الصناعية متوافرة والطموح كبير ورأس المال وفير، لكن كل ما يحتاجه الصناعيين توفير بيئة مرنة سهلة لممارسة أعمالهم وتوفير الأراضي الجادين. طبيعة المرحلة المقبلة دعت الصناعيين للمطالبة بنفوضة شاملة لهذا القطاع بقوة 10 درجات على مقياس ريختر، لتجديد دماء القطاع وتشكيل فريق أو مجلس صناعي مختصر العدد، مسؤول، تتم محاسبته بشكل سنوي على أرض الواقع وفقاً للإنجازات الفعلية وليس

الوطنية من خلال بعض التعديلات التشريعية.

برامج التدريب والتطوير المتخصصة للقوى العاملة الوطنية والمعدة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المختلفة للقطاع الصناعي الكويتي. برامج الحوافز التشجيعية لكل من القوى العاملة الوطنية والقطاع الخاص الصناعي على حد سواء. تنمية ثقافة العمل الصناعي وتعزيز الثقة بالصناعة الوطنية والمنتج الوطني. تشجيع ريادة الأعمال في الصناعات التحويلية.

نتيجة البرنامج وأهداف المشاريع

النتيجة الرئيسية لبرنامج القوى العاملة الماهرة

قطاع صناعي كويتي يتميز بمساهمة فعالة من القوى العاملة الوطنية المؤهلة والتي تصل نسبتها إلى 15% قبل نهاية عام 2035. وبيئة جاذبة للعمال الأجنبيين

يعد أكبر دليل على هذه الأولوية.

مجالات التطور في جذب وتأهيل القوى العاملة الوطنية

الخريجين الكويتيين من الجامعات والمعاهد هم على مستوى عالي من التعليم مما يسمح بدخول المجالات المتطورة والحديثة. الشباب الكويتي ضمن الفئات العمرية المنتجة متوفر ويمكن تدريبه وتطويره. يمكن زيادة جاذبية القطاع الصناعي الخاص في الكويت لاستقطاب القوى العاملة الوطنية من خلال اتباع آليات وبرامج مخصصة. تمكين القوى العاملة

كفاءته سيخلق منافسة على فرص العمل لا بد أن تحسم لصالح العمالة الوطنية. وبالتالي في السنوات الأخيرة، سعت الكويت إلى اتخاذ خطوات لتحسين تركيبة القوى العاملة الأجنبية وتعزيز مشاركة العمالة الوطنية في سوق العمل من خلال تطوير القوى العاملة الوطنية وتمكينها من العمل في القطاعات المختلفة، وذلك من خلال توفير التدريب والتأهيل المهني

وتعزيز فرص التوظيف للكويتيين. تهدف هذه الجهود إلى تحقيق التوازن بين العمالة الوافدة والعمالة الوطنية، حيث أن تطوير القوى العاملة الوطنية أصبحت تعتبر أحد الأولويات في الخطط الاقتصادية والتنمية للكويت، وتساهم في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة الصناعية من خلال زيادة مشاركة العمالة المحلية في القطاعات المختلفة وتحسين الإنتاجية والجودة في العمل. ولعل كون أحد ركائز رؤية الكويت 2035 هي رأس مال بشري إبداعي

تطوير مهارات الخريجين ورفع إمكانياتهم لم يعد رفاهية بل إلزام

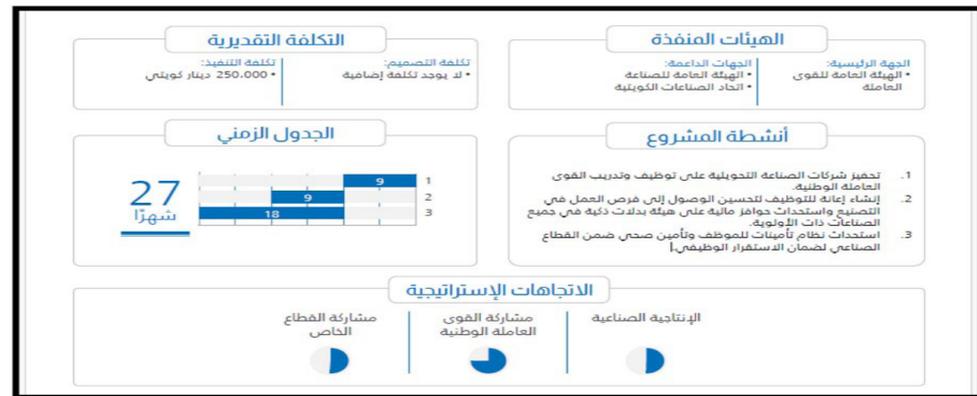
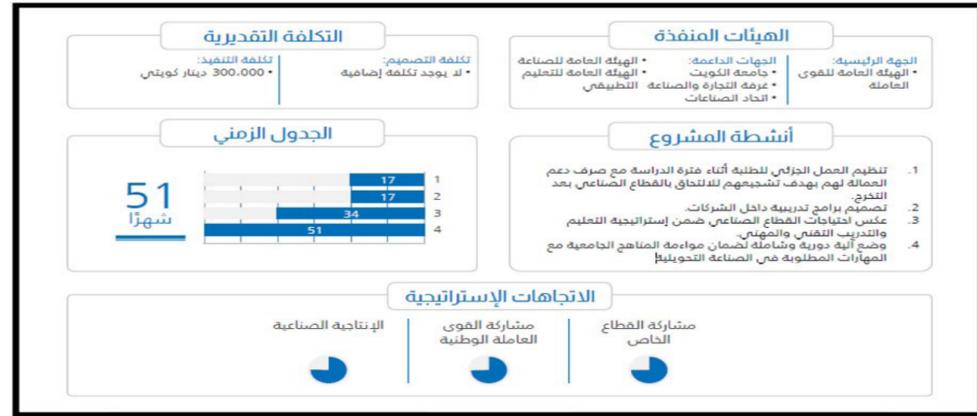
الموائمة باتت مطلوبة بقوة لتلمس وتحديد احتياجات قطاع الصناعة



استراتيجية طموحة بمخالب رقمية وأدوات الثورة الصناعية الرابعة

يجب وضع برنامج توعوي تدريجي من الابتدائي وحتى الثانوي والتنسيق بين هيئة الصناعة والتربية

• لابد من تكثيف الرسالة للجامعيين للتعريف بالصناعة في الكويت



وتحسين ظروف العمل للعمالة الوطنية في القطاع الصناعي حيث قامت الحكومة برفع الحد الأدنى للأجور وتعزيز الحوافز المالية والاجتماعية للعمالة الوطنية، مما أدى إلى زيادة الجذب والتفضيل للوظائف في الصناعة المحلية.

أنشطة المشروع
 1- تحفيز شركات الصناعة التحويلية على توظيف وتدريب القوى العاملة الوطنية.

2- إنشاء إغارة للتوظيف لتحسين الوصول إلى فرص العمل في التصنيع واستحداث حوافز مالية على هيئة بدلات ذكية في جميع الصناعات ذات الأولوية.

3- استحداث نظام تأمينات للموظف وتأمين صحي ضمن القطاع الصناعي لضمان الاستقرار الوظيفي.

والمزايا المالية وهو ما يعزز اختيار الشباب للحصول على وظيفة في القطاع الحكومي، وبالتالي يسعى المشروع إلى تطوير برامج تحفيز للأفراد والشركات في الصناعة التحويلية على توظيف وتدريب القوى العاملة، بحيث يتم تحفيز المواطن الكويتي على الالتحاق بالقطاع الصناعي، ويتم في نفس الوقت تحفيز وتشجيع المصانع على توظيف القوى العاملة الوطنية بشكل يحقق العائد المادي على كلا الطرفين.

المتطلبات
 • تنسيق الجهود بين الجهات التدريبية والهيئة العامة للقوى العاملة.

• تعاون القطاع الصناعي الخاص لتحديد الاحتياجات والمتطلبات من برامج التدريب.

المشروع الثالث: إعداد برامج تحفيز لجذب القوى العاملة الوطنية للقطاع الصناعي

إن تفضيل القوى العاملة الوطنية في الكويت التوجه نحو القطاع الحكومي يعود لعدة أسباب أهمها الفرص الوظيفية التي يوفرها تعتبر أفضل من فرص العمل في القطاع الخاص من حيث التنوع والاستقرار الوظيفي

المتطلبات
 • تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة لضمان نجاح برامج التحفيز.

المتطلبات
 • تنسيق الجهود بين الجهات التدريبية والهيئة العامة للقوى العاملة.

• تعاون القطاع الصناعي الخاص لتحديد الاحتياجات والمتطلبات من برامج التدريب.

المتطلبات
 • تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة لضمان نجاح برامج التحفيز.

المتطلبات
 • تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة لضمان نجاح برامج التحفيز.

المتطلبات
 • تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة لضمان نجاح برامج التحفيز.

المتطلبات
 • تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة لضمان نجاح برامج التحفيز.

داخل الشركات
 3- عكس احتياجات القطاع الصناعي ضمن استراتيجية التعليم والتدريب التقني والمهني
 4- وضع آلية دورية وشاملة لضمان مواكبة المناهج الجامعية مع المهارات المطلوبة في الصناعة التحويلية.

المخاطر
 • عدم مواكبة البرامج التدريبية لاحتياجات القطاع الصناعي الكويتي.

• عدم قدرة العمالة الوطنية من الاستفادة من برامج التدريب بالشكل الصحيح والكافي.

المتطلبات
 • تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة لضمان نجاح برامج التحفيز.

المتطلبات
 • تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة لضمان نجاح برامج التحفيز.

المتطلبات
 • تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة لضمان نجاح برامج التحفيز.

من الكويتيين على مستوى عالي من التعليم والتدريب في هذه المجالات يزيد تحسين الإنتاجية والجودة في هذه القطاعات، كما يساهم في تطوير مهاراتهم ومعرفتهم في مجالات متخصصة مما يرفع من قدراتهم الفنية والتكنولوجية ويزيد من فرص الترقية والتطور المهني لهم ويعود بالنفع على الصناعات التحويلية في دولة الكويت.

الأهداف:
 • تطوير مهارات الخريجين بنسبة 30 % قبل نهاية 2030 تقاس من خلال إضافة استبيان مهارات الخريجين ضمن المسح الصناعي.

التجارب الناجحة:
 • سنغافورة هي واحدة من أفضل الأمثلة على تطوير القوى العاملة ضمن الصناعات ذات الأولوية.

استثمرت سنغافورة بشكل كبير في تنمية مهارات القوى العاملة، وخاصة في مجالات التكنولوجيا والابتكار. قامت بتنفيذ برامج تدريب متخصصة وتعاونت مع الشركات الكبرى لتطوير برامج تعليمية وتدريبية متطورة. هذا ساهم في تعزيز القدرات التقنية للعاملين وزيادة تنافسية الصناعة الوطنية.

قامت دولة قطر بتشكيل لجان قطاعية لتحديد المهارات المطلوبة والنقص والاحتياجات التدريبية للقوى العاملة الوطنية، وتقديم برامج تدريبية لإعادة التأهيل ورفع المهارات للقوى العاملة الوطنية، وتطوير التدريب المهني على استخدام التكنولوجيا المستقبلية بشهادات دولية معترف بها.

أنشطة المشروع
 1- تنظيم العمل الجزئي للطلبة أثناء فترة الدراسة مع صرف دعم العمالة لهم بهدف تشجيعهم للالتحاق بالقطاع الصناعي بعد التخرج.

2- تصميم برامج تدريبية

3- استحداث نظام تأمينات للتوظيف وتأمين صحي ضمن القطاع الصناعي لضمان الاستقرار الوظيفي.

4- وضع آلية دورية وشاملة لضمان مواكبة المناهج الجامعية مع المهارات المطلوبة في الصناعة التحويلية.

5- إنشاء إغارة للتوظيف للتوسيع الوصول إلى فرص العمل في التصنيع واستحداث حوافز مالية على هيئة بدلات ذكية في جميع الصناعات ذات الأولوية.

6- استحداث نظام تأمينات للتوظيف وتأمين صحي ضمن القطاع الصناعي لضمان الاستقرار الوظيفي.

في الكويت يشمل مسابقات وندوات وزيارات ميدانية وبرامج تدريب (internship).

المخاطر
 • عدم استجابة المجتمع الكويتي للتوعية بشأن القطاع الصناعي وتفضيل الامتيازات الوظيفية التي يوفرها القطاع الحكومي والخدمي.

• تغير الثقافة هو مشروع طويل الأمد ولا تظهر النتائج مباشرة.

المتطلبات
 • العمل على تقديم القطاع الصناعي والفرصة المتاحة فيه بشكل مبتكر وإبداعي جاذب للشباب.

• تعاون الجهات المختلفة مع المنظومة التعليمية والعمل على استهداف الطلاب في مراحل سنوية مبكرة.

المشروع الثاني: تطوير مهارات القوى العاملة الوطنية في القطاع الصناعي

تتوفر في دولة الكويت الإمكانيات التي تسهل وضع حلول لتمكين القوى العاملة الوطنية وزيادة مهاراتها من حيث تواجدها منشآت تعليمية على أعلى المستويات مثل الجامعات الحكومية والخاصة المتعددة والتي تقدم تخصصات بنطاق واسع يشمل الجوانب الهندسية والتقنية الحديثة، فضلاً عن مراكز ومعاهد التدريب والتعليم التطبيقي التي تقدم برامج مفصلة خصيصاً لاحتياجات المصانع في القطاعات ذات الأولوية في الكويت، وبالتالي يسعى المشروع إلى تطوير مهارات الخريجين ورفع إمكاناتهم بما يوائم مع احتياجات قطاع الصناعة في الكويت. إن تطوير القوى العاملة الوطنية ضمن تخصصات تستهدف بشكل محدد القطاعات ذات الأولوية يمكن أن يساهم في العديد من الجوانب الهامة، فوجود مهارات وخبرات متخصصة

تتوفر في دولة الكويت الإمكانيات التي تسهل وضع حلول لتمكين القوى العاملة الوطنية وزيادة مهاراتها من حيث تواجدها منشآت تعليمية على أعلى المستويات مثل الجامعات الحكومية والخاصة المتعددة والتي تقدم تخصصات بنطاق واسع يشمل الجوانب الهندسية والتقنية الحديثة، فضلاً عن مراكز ومعاهد التدريب والتعليم التطبيقي التي تقدم برامج مفصلة خصيصاً لاحتياجات المصانع في القطاعات ذات الأولوية في الكويت، وبالتالي يسعى المشروع إلى تطوير مهارات الخريجين ورفع إمكاناتهم بما يوائم مع احتياجات قطاع الصناعة في الكويت. إن تطوير القوى العاملة الوطنية ضمن تخصصات تستهدف بشكل محدد القطاعات ذات الأولوية يمكن أن يساهم في العديد من الجوانب الهامة، فوجود مهارات وخبرات متخصصة

تتوفر في دولة الكويت الإمكانيات التي تسهل وضع حلول لتمكين القوى العاملة الوطنية وزيادة مهاراتها من حيث تواجدها منشآت تعليمية على أعلى المستويات مثل الجامعات الحكومية والخاصة المتعددة والتي تقدم تخصصات بنطاق واسع يشمل الجوانب الهندسية والتقنية الحديثة، فضلاً عن مراكز ومعاهد التدريب والتعليم التطبيقي التي تقدم برامج مفصلة خصيصاً لاحتياجات المصانع في القطاعات ذات الأولوية في الكويت، وبالتالي يسعى المشروع إلى تطوير مهارات الخريجين ورفع إمكاناتهم بما يوائم مع احتياجات قطاع الصناعة في الكويت. إن تطوير القوى العاملة الوطنية ضمن تخصصات تستهدف بشكل محدد القطاعات ذات الأولوية يمكن أن يساهم في العديد من الجوانب الهامة، فوجود مهارات وخبرات متخصصة

تتوفر في دولة الكويت الإمكانيات التي تسهل وضع حلول لتمكين القوى العاملة الوطنية وزيادة مهاراتها من حيث تواجدها منشآت تعليمية على أعلى المستويات مثل الجامعات الحكومية والخاصة المتعددة والتي تقدم تخصصات بنطاق واسع يشمل الجوانب الهندسية والتقنية الحديثة، فضلاً عن مراكز ومعاهد التدريب والتعليم التطبيقي التي تقدم برامج مفصلة خصيصاً لاحتياجات المصانع في القطاعات ذات الأولوية في الكويت، وبالتالي يسعى المشروع إلى تطوير مهارات الخريجين ورفع إمكاناتهم بما يوائم مع احتياجات قطاع الصناعة في الكويت. إن تطوير القوى العاملة الوطنية ضمن تخصصات تستهدف بشكل محدد القطاعات ذات الأولوية يمكن أن يساهم في العديد من الجوانب الهامة، فوجود مهارات وخبرات متخصصة

تتوفر في دولة الكويت الإمكانيات التي تسهل وضع حلول لتمكين القوى العاملة الوطنية وزيادة مهاراتها من حيث تواجدها منشآت تعليمية على أعلى المستويات مثل الجامعات الحكومية والخاصة المتعددة والتي تقدم تخصصات بنطاق واسع يشمل الجوانب الهندسية والتقنية الحديثة، فضلاً عن مراكز ومعاهد التدريب والتعليم التطبيقي التي تقدم برامج مفصلة خصيصاً لاحتياجات المصانع في القطاعات ذات الأولوية في الكويت، وبالتالي يسعى المشروع إلى تطوير مهارات الخريجين ورفع إمكاناتهم بما يوائم مع احتياجات قطاع الصناعة في الكويت. إن تطوير القوى العاملة الوطنية ضمن تخصصات تستهدف بشكل محدد القطاعات ذات الأولوية يمكن أن يساهم في العديد من الجوانب الهامة، فوجود مهارات وخبرات متخصصة

تتوفر في دولة الكويت الإمكانيات التي تسهل وضع حلول لتمكين القوى العاملة الوطنية وزيادة مهاراتها من حيث تواجدها منشآت تعليمية على أعلى المستويات مثل الجامعات الحكومية والخاصة المتعددة والتي تقدم تخصصات بنطاق واسع يشمل الجوانب الهندسية والتقنية الحديثة، فضلاً عن مراكز ومعاهد التدريب والتعليم التطبيقي التي تقدم برامج مفصلة خصيصاً لاحتياجات المصانع في القطاعات ذات الأولوية في الكويت، وبالتالي يسعى المشروع إلى تطوير مهارات الخريجين ورفع إمكاناتهم بما يوائم مع احتياجات قطاع الصناعة في الكويت. إن تطوير القوى العاملة الوطنية ضمن تخصصات تستهدف بشكل محدد القطاعات ذات الأولوية يمكن أن يساهم في العديد من الجوانب الهامة، فوجود مهارات وخبرات متخصصة

تتوفر في دولة الكويت الإمكانيات التي تسهل وضع حلول لتمكين القوى العاملة الوطنية وزيادة مهاراتها من حيث تواجدها منشآت تعليمية على أعلى المستويات مثل الجامعات الحكومية والخاصة المتعددة والتي تقدم تخصصات بنطاق واسع يشمل الجوانب الهندسية والتقنية الحديثة، فضلاً عن مراكز ومعاهد التدريب والتعليم التطبيقي التي تقدم برامج مفصلة خصيصاً لاحتياجات المصانع في القطاعات ذات الأولوية في الكويت، وبالتالي يسعى المشروع إلى تطوير مهارات الخريجين ورفع إمكاناتهم بما يوائم مع احتياجات قطاع الصناعة في الكويت. إن تطوير القوى العاملة الوطنية ضمن تخصصات تستهدف بشكل محدد القطاعات ذات الأولوية يمكن أن يساهم في العديد من الجوانب الهامة، فوجود مهارات وخبرات متخصصة

تتوفر في دولة الكويت الإمكانيات التي تسهل وضع حلول لتمكين القوى العاملة الوطنية وزيادة مهاراتها من حيث تواجدها منشآت تعليمية على أعلى المستويات مثل الجامعات الحكومية والخاصة المتعددة والتي تقدم تخصصات بنطاق واسع يشمل الجوانب الهندسية والتقنية الحديثة، فضلاً عن مراكز ومعاهد التدريب والتعليم التطبيقي التي تقدم برامج مفصلة خصيصاً لاحتياجات المصانع في القطاعات ذات الأولوية في الكويت، وبالتالي يسعى المشروع إلى تطوير مهارات الخريجين ورفع إمكاناتهم بما يوائم مع احتياجات قطاع الصناعة في الكويت. إن تطوير القوى العاملة الوطنية ضمن تخصصات تستهدف بشكل محدد القطاعات ذات الأولوية يمكن أن يساهم في العديد من الجوانب الهامة، فوجود مهارات وخبرات متخصصة

تتوفر في دولة الكويت الإمكانيات التي تسهل وضع حلول لتمكين القوى العاملة الوطنية وزيادة مهاراتها من حيث تواجدها منشآت تعليمية على أعلى المستويات مثل الجامعات الحكومية والخاصة المتعددة والتي تقدم تخصصات بنطاق واسع يشمل الجوانب الهندسية والتقنية الحديثة، فضلاً عن مراكز ومعاهد التدريب والتعليم التطبيقي التي تقدم برامج مفصلة خصيصاً لاحتياجات المصانع في القطاعات ذات الأولوية في الكويت، وبالتالي يسعى المشروع إلى تطوير مهارات الخريجين ورفع إمكاناتهم بما يوائم مع احتياجات قطاع الصناعة في الكويت. إن تطوير القوى العاملة الوطنية ضمن تخصصات تستهدف بشكل محدد القطاعات ذات الأولوية يمكن أن يساهم في العديد من الجوانب الهامة، فوجود مهارات وخبرات متخصصة

تتوفر في دولة الكويت الإمكانيات التي تسهل وضع حلول لتمكين القوى العاملة الوطنية وزيادة مهاراتها من حيث تواجدها منشآت تعليمية على أعلى المستويات مثل الجامعات الحكومية والخاصة المتعددة والتي تقدم تخصصات بنطاق واسع يشمل الجوانب الهندسية والتقنية الحديثة، فضلاً عن مراكز ومعاهد التدريب والتعليم التطبيقي التي تقدم برامج مفصلة خصيصاً لاحتياجات المصانع في القطاعات ذات الأولوية في الكويت، وبالتالي يسعى المشروع إلى تطوير مهارات الخريجين ورفع إمكاناتهم بما يوائم مع احتياجات قطاع الصناعة في الكويت. إن تطوير القوى العاملة الوطنية ضمن تخصصات تستهدف بشكل محدد القطاعات ذات الأولوية يمكن أن يساهم في العديد من الجوانب الهامة، فوجود مهارات وخبرات متخصصة

تتوفر في دولة الكويت الإمكانيات التي تسهل وضع حلول لتمكين القوى العاملة الوطنية وزيادة مهاراتها من حيث تواجدها منشآت تعليمية على أعلى المستويات مثل الجامعات الحكومية والخاصة المتعددة والتي تقدم تخصصات بنطاق واسع يشمل الجوانب الهندسية والتقنية الحديثة، فضلاً عن مراكز ومعاهد التدريب والتعليم التطبيقي التي تقدم برامج مفصلة خصيصاً لاحتياجات المصانع في القطاعات ذات الأولوية في الكويت، وبالتالي يسعى المشروع إلى تطوير مهارات الخريجين ورفع إمكاناتهم بما يوائم مع احتياجات قطاع الصناعة في الكويت. إن تطوير القوى العاملة الوطنية ضمن تخصصات تستهدف بشكل محدد القطاعات ذات الأولوية يمكن أن يساهم في العديد من الجوانب الهامة، فوجود مهارات وخبرات متخصصة

تتوفر في دولة الكويت الإمكانيات التي تسهل وضع حلول لتمكين القوى العاملة الوطنية وزيادة مهاراتها من حيث تواجدها منشآت تعليمية على أعلى المستويات مثل الجامعات الحكومية والخاصة المتعددة والتي تقدم تخصصات بنطاق واسع يشمل الجوانب الهندسية والتقنية الحديثة، فضلاً عن مراكز ومعاهد التدريب والتعليم التطبيقي التي تقدم برامج مفصلة خصيصاً لاحتياجات المصانع في القطاعات ذات الأولوية في الكويت، وبالتالي يسعى المشروع إلى تطوير مهارات الخريجين ورفع إمكاناتهم بما يوائم مع احتياجات قطاع الصناعة في الكويت. إن تطوير القوى العاملة الوطنية ضمن تخصصات تستهدف بشكل محدد القطاعات ذات الأولوية يمكن أن يساهم في العديد من الجوانب الهامة، فوجود مهارات وخبرات متخصصة

الماهرة والمتخصصة.
مشاريع جذب وتأهيل القوى العاملة الوطنية

خلق ثقافة مجتمعية تعزز من الاهتمام بدور الصناعة

إن الاهتمام بتطوير القوى العاملة البشرية في الدولة من حيث وضع برامج وحملات توعوية وتثقيفية تستهدف تعريف القوى العاملة الوطنية بالقطاع الصناعي ومجالاته والفرص المتاحة فيه له تأثير كبير على الاقتصاد من حيث الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة للصناعة. كما أنها تعزز من الولاء للصناعة الوطنية والمنتج الوطني مما يساهم في تعزيز نهضة الصناعة الكويتية ونموها بأبدي وطنية. وبالتالي يسعى المشروع إلى التواصل مع الفئات العمرية المختلفة ضمن المدارس والجامعات للتوعية بأهمية القطاع الصناعي من خلال برامج معدة خصيصاً وزيارات ميدانية للمصانع لرفع الثقافة في هذا المجال.

المتطلبات
 • تحسين النظرة الإيجابية للعمل في القطاع الصناعي بنسبة 50 % في عام 2030 تقاس من خلال استبيان.

أنشطة المشروع
 1- زيارات ميدانية لطلاب المدارس إلى المصانع يكون فيها الطالب مع ولي أمره للتعريف بالصناعة في الكويت وفرص العمل التي تقدمها.

2- وضع برنامج مدرسي توعوي تدريجي من الابتدائي وحتى الثانوي يتم فيه تعديل المناهج بظافر الجهود والتنسيق بين الهيئة العامة للصناعة ووزارة التربية.

3- وضع برنامج توعوي جامعي متكامل يهدف للتعريف بالصناعة

4- إنشاء إغارة للتوظيف لتحسين الوصول إلى فرص العمل في التصنيع واستحداث حوافز مالية على هيئة بدلات ذكية في جميع الصناعات ذات الأولوية.

5- استحداث نظام تأمينات للتوظيف وتأمين صحي ضمن القطاع الصناعي لضمان الاستقرار الوظيفي.

6- وضع آلية دورية وشاملة لضمان مواكبة المناهج الجامعية مع المهارات المطلوبة في الصناعة التحويلية.

7- إنشاء إغارة للتوظيف للتوسيع الوصول إلى فرص العمل في التصنيع واستحداث حوافز مالية على هيئة بدلات ذكية في جميع الصناعات ذات الأولوية.

8- استحداث نظام تأمينات للتوظيف وتأمين صحي ضمن القطاع الصناعي لضمان الاستقرار الوظيفي.

9- وضع آلية دورية وشاملة لضمان مواكبة المناهج الجامعية مع المهارات المطلوبة في الصناعة التحويلية.

10- إنشاء إغارة للتوظيف للتوسيع الوصول إلى فرص العمل في التصنيع واستحداث حوافز مالية على هيئة بدلات ذكية في جميع الصناعات ذات الأولوية.

11- استحداث نظام تأمينات للتوظيف وتأمين صحي ضمن القطاع الصناعي لضمان الاستقرار الوظيفي.

12- وضع آلية دورية وشاملة لضمان مواكبة المناهج الجامعية مع المهارات المطلوبة في الصناعة التحويلية.

13- إنشاء إغارة للتوظيف للتوسيع الوصول إلى فرص العمل في التصنيع واستحداث حوافز مالية على هيئة بدلات ذكية في جميع الصناعات ذات الأولوية.

14- استحداث نظام تأمينات للتوظيف وتأمين صحي ضمن القطاع الصناعي لضمان الاستقرار الوظيفي.



نجاح الهند في تصدير مواردها البشرية إلى الكويت والأثر الاقتصادي التنامي للبلدين

بقلم د. عدنان البدر - باحث ومستشار استراتيجي في سياسة الموارد البشرية وبيئة العمل ورئيس ومؤسس الجمعية الكندية الكويتية للصداقة والأعمال - ckba@gmail.com



وأندرا براديش، وتاميل نادو، وأوتار براديش هي المستفيد الأكبر من التحويلات المالية مما يساهم في التنمية الاقتصادية المحلية في الخارج شريان حياة اقتصادياً للملايين الهنود ويعتبر مكسباً مزدوجاً، حيث ساعد على سد النقص في العمالة في دول الخليج، بينما وفر سبل عيش للهنود.

الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم الأفضل لعائلاتهم، مما يساهم في تحسين مؤشرات التنمية البشرية في الهند.

5. تعزيز العلاقات الدبلوماسية والتجارية

النفوذ الدبلوماسي: عززت الجالية الهندية الكبيرة في الكويت (1 مليون) العلاقات الدبلوماسية بين الهند والكويت، وقد أدى ذلك إلى تقارب أكبر في مجالات مثل التجارة والتعاون في مجال الطاقة والاستثمار. فالهند تقدم مجموعة متنوعة من فرص الاستثمار في مختلف القطاعات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التصنيع والبنية التحتية والطاقة المتجددة والتكنولوجيا والرعاية الصحية والزراعة. فقد بلغت قيمة التجارة بين الكويت والهند تقريبا 14 مليار دولار في السنة المالية 2022/2023، مما يعكس اتجاهها تصاعدياً مستمراً خلال العقد الماضي. وتشكل الصادرات الرئيسية المنتجات البترولية والمواد الكيماوية والآلات، بينما تشكل الواردات من الهند المنسوجات والأدوية والمنتجات الزراعية. وتعمل مبادرات مثل «صنع في الهند» و«الهند الرقمية» على تعزيز جاذبية الاستثمار في الهند.

المدارس الهندية والحضور الثقافي: الجالية الهندية كبيرة ومتأصلة في الكويت وتقدم الدعم للعمالة الجديدة. وتعمل الحكومة الهندية عن كثب مع الجالية الهندية في الكويت لمساعدة العمال على التكيف مع بيئتهم الجديدة. كما تعزز القوة الناعمة للهند من خلال الدبلوماسية الثقافية ووجود المدارس الهندية وترويج التقاليد الهندية في الكويت لوجود العدد الكبير من الهنود في الكويت.

الشراكات الاستراتيجية: أدت العلاقات الإيجابية بين الهند والكويت، والتي

مثل مبادرة مهارات الهند، حيث يتم تدريب العمال في مجالات مثل البناء والرعاية الصحية والضيافة لتلبية الطلب في دول الخليج، بما في ذلك الكويت. وأسست الهند برامج توجيه قبل مغادرة العمال لتوعيتهم بحقوقهم وظروف العمل والتوقعات الثقافية في الكويت ودول الخليج، مما يساعدهم على الاندماج بشكل أفضل في القوى العاملة في الكويت وأماكن أخرى.

2. فرص العمل

خلق فرص عمل: توفر دولة الكويت فرص عمل للمليون هندي، مما يقلل من عبء البطالة في الهند. حيث تعتبر الهند واحدة من أكبر القوى العاملة في العالم ويمثل فائض العمالة في الهند، الناتج عن النمو السكاني، منفذاً ثميناً في سوق العمل في الكويت. تشكل العمالة الهندية جزءاً حيوياً من قوة سوق العمل في الكويت، خاصة في قطاعات مثل البناء، الرعاية الصحية، الهندسة، والعمل المنزلي.

العمالة الماهرة وغير الماهرة: يستفيد كل من العمالة الماهرة (مثل الأطباء والمهندسين والعمالين في مجال تكنولوجيا المعلومات) والعمالة الغير الماهرة (عمال البناء، العمالة المنزلية) من فرص العمل في الكويت. وبالمقابل، يساعد العدد الكبير من العمالة المنزلية الهندية في سد نقص الأيدي العاملة المحلية في الأعمال المنزلية، مما يسمح للمواطنين الكويتيين بالتركيز على الوظائف الأعلى مهارة والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

3. تطوير رأس المال البشري

تنمية المهارات: تكتسب العمالة الهندية في الكويت قدرات ومهارات وخبرات عمل قيمة، خاصة في قطاعات مثل البناء والرعاية الصحية والتكنولوجيا. عند عودتهم إلى الهند، يصدرون معهم هذه المهارات المكتسبة العصرية فتساهم في تطوير قوة العمل الهندية. حيث يساعد اكتساب الخبرة في سوق العمل الكويتي والتعرض لبيئات عمل مختلفة في الكويت للعمالة الهندية على تطوير مهارات وقدرات جديدة يمكن إعادة دمجها في الاقتصاد الهندي عند عودتهم. المشاريع الريادية: يستثمر العديد من المهاجرين العائدين في مشاريع صغيرة (حلاق، كراج، محل تليفونات، مطعم) أو ريادية في الهند، مستخدمين رأس المال والمهارات المكتسبة في الكويت. يساهم ذلك في التنمية الاقتصادية المحلية والابتكار.

4. تطوير البنية التحتية والتنمية الاجتماعية

الاستثمار في البنية التحتية: غالباً ما تُستثمر التحويلات المالية في مشاريع البنية التحتية داخل الهند، مثل بناء المنازل والمدارس والمرافق المجتمعية. وقد أدى ذلك إلى تحسين البنية التحتية في المناطق التي تشهد كثافة في العمالة المهاجرة. الرعاية الصحية والتعليم: تُستخدم الأموال التي يرسلها العمال في الكويت لتحسين

1. السياق التاريخي لاتجاه العمالة الهندية إلى الكويت

الهجرة من أيام الغوص وما بعد اكتشاف النفط:

يرجع السبب في نجاح الهند في تصدير مواردها البشرية إلى السياسات الاستباقية والجهود الدبلوماسية والمبادرات الاستراتيجية التي تم تنفيذها على مدى عقود. حيث بدأت هجرة العمالة الهندية إلى الكويت بشكل بارز بعد الطفرة النفطية في السبعينيات ليكمل الصرح التاريخي الأساسي للعلاقات الهندية الكويتية في التجارة والتبادل التجاري ما قبل النفط، وسيظل وثيق الصلة دائماً، خصوصاً والبلدين على اعتبار فترة مهمة من تاريخهما بالتحول الكلي للكويت برؤيتها الطموحة 2035، وتصنيف الهند كخامس أكبر اقتصاد في العالم.

عملت العلاقة المستدامة والمزدهرة بين الكويت والهند على مر السنين على تعزيز علاقة قائمة على الثقة والاحترام المتبادل والمصالح الاقتصادية المشتركة. وقد أكمل الموقع الجغرافي الاستراتيجي للكويت والاقتصاد النشط في الهند بعضهما البعض، مما يوفر فرصاً كبيرة للاستثمار والتجارة الثنائية. لكن التحدي الذي يواجهه البلدين هو كيف يترجم ذلك إلى فرصة، وكيف من الممكن العثور فعلياً على الروابط والجدوى ودراسة الجدوى لتحقيق أقصى استفادة منها.

استخدام التكنولوجيا والمنصات الرقمية:

قدمت الحكومة الهندية منصة e-Migrate، وهي منصة رقمية تنظم عملية التوظيف بالكامل. يتعين على أصحاب العمل في الكويت ودول الخليج الأخرى تسجيل عروض العمل الخاصة بهم، ويمكن للعمال التحقق من حالة توظيفهم. هذا النظام يقلل من عمليات الاحتيال ويعزز الشفافية في عملية الهجرة. بالإضافة، تسمح بوابة MADAD (نظام إدارة الخدمات التنصلي) للعمال الهنود في الخارج بتسجيل شكاوهم عبر الإنترنت وتتبع حالة الشكاوى. وهذه المبادرة الرقمية تضمن حل المشكلات التي تواجه العمال الهنود في الكويت ودول الخليج بشكل أسرع.

ساعدت التغييرات في أنظمة التأشيرات والاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم التي تضمن حقوق العمال ومعاملتهم بشكل عادل بين البلدين في تسهيل العمل واتساع الفرص الاقتصادية الناتجة عن الطفرة النفطية وتطوير البنية التحتية في الكويت، فعززت الحكومة الهندية التوظيف في الخارج من خلال مؤسسات مثل وزارة الشؤون الخارجية ووزارة شؤون الهنود المغتربين (التي دُمجت في عام 2016). كما تضمن وكالات مثل حماية المهاجرين أن يتم توظيف العمال عبر قنوات مرخصة، مما يقلل من استغلالهم والاحتيال عليهم. كما استثمرت الهند في مبادرات تطوير المهارات لإعداد مواطنيها للعمل في الأسواق الدولية، من خلال برامج

مثل مبادرة مهارات الهند، حيث يتم تدريب العمال في مجالات مثل البناء والرعاية الصحية والضيافة لتلبية الطلب في دول الخليج، بما في ذلك الكويت. وأسست الهند برامج توجيه قبل مغادرة العمال لتوعيتهم بحقوقهم وظروف العمل والتوقعات الثقافية في الكويت ودول الخليج، مما يساعدهم على الاندماج بشكل أفضل في القوى العاملة في الكويت وأماكن أخرى. تصدر سفارة الهند في الكويت عدة أنواع من التأشيرات، لأغراض محددة، منها التأشيرة السياحية، وتأشيرة تجارية لرجال الأعمال، وتأشيرة دراسية للطلبة، وتأشيرة العمل، فتصدر تأشيرة سياحية للكويتيين متعددة السفرات والزيارات لمدة 6 أشهر. وهذه التأشيرة تسمح للكويتيين بالذهاب إلى الهند عدة مرات، خلال فترة صلاحية التأشيرة، لمدة 6 أشهر، كما يمكنهم الجمع بين الزيارات إلى دول جنوب آسيا المجاورة، ويمكنهم دخول الهند أو الخروج منها عدة مرات. إجمالي عدد التأشيرات التي تم إصدارها منذ بداية هذا العام (بمعدل 8 أشهر) بلغ 5000، فيما بلغ عدد التأشيرات السياحية التي تم إصدارها خلال العام الماضي 6000. تمكنت الهند من تحقيق نجاح كبير في تصدير مواردها البشرية إلى الكويت. وقد لعب هذا دوراً مهماً في كل من الاقتصاد الهندي والتنمية داخل البلاد. فكيف نجحت الهند في تصدير عمالتها مع التركيز بشكل خاص على الكويت، وما هي الفوائد الاقتصادية والتنموية التي جنحتها الهند من ذلك؟

الفوائد التي جنحتها الهند من تصدير عمالتها للعمل في الكويت عديدة، مما أثر بشكل إيجابي على الاقتصاد الهندي ومسار التنمية في البلاد. أسفر نجاح تصدير العمالة الهندية إلى الكويت عن علاقة متبادلة المنفعة، ففي الوقت الذي توفر فيه الهند العمالة اللازمة للكويت، تستفيد في المقابل من التحويلات المالية، وتنمية المهارات، وتعزيز العلاقات الدبلوماسية، مما يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للهند:

1. التحويلات المالية

المساهمة الاقتصادية: ترسل العمالة الهندية في دول الخليج مبالغ كبيرة من المال إلى بلادهم على شكل تحويلات مالية. هذه التحويلات مهمة للاقتصاد الهندي، حيث تساهم في احتياطات النقد الأجنبي والناتج المحلي الإجمالي. في عام 2022، تلقت الهند أكثر من 87 مليار دولار من التحويلات المالية عالمياً، وكان جزء كبير منها يأتي من الكويت ومنطقة الخليج.

-التخفيف من حدة الفقر: تساعد التحويلات المالية في تحسين مستوى المعيشة للملايين الأسر الهندية، خاصة في المناطق الريفية. تُستخدم هذه الأموال لتغطية النفقات الأساسية مثل السكن والتعليم والرعاية الصحية. -التأثير الإقليمي: الولايات مثل كيرالا،

1. عززت الجالية الهندية في الكويت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين مما أدى إلى تقارب أكبر في مجالات متعددة

2. توفر الكويت فرص عمل لنحو مليون هندي مما يقلل من عبء البطالة عن واحدة من أكبر القوى العاملة في العالم



3

كيرالا وأندرا براديش وتاميل نادو وأوتار براديش المستفيد الأكبر من تحويلات العمالة الهندية بالكويت

3

نمو التبادل التجاري بين البلدين بنحو 7% خلال 2023 ليصل إلى 14 مليار دولار

3

العلاقة الكويتية الهندية أكثر من مجرد شراكة اقتصادية فهي رابطة صداقة مستدامة نمت عبر الأجيال

وتعزيز العلاقات التجارية الثنائية. هذه العلاقة المتبادلة تلعب دوراً حيوياً في الازدهار الاقتصادي لكلا البلدين. ولا ننسى أن الهند تعتبر مركز عالمي للابتكار والتكنولوجيا، مع نظام بيئي مزدهر للشركات الناشئة وقوى عاملة ماهرة. وسيصبح اقتصاداً رقمياً بقيمة تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2026. بالإضافة لامتلاكها ثالث أكبر نظام بيئي للشركات الناشئة على مستوى العالم، حيث يتم تسجيل 80 شركة ناشئة جديدة كل يوم. تساهم بواحدة من كل 10 شركات وحيدة القرن على مستوى العالم ولديها أكبر عدد من الشركات الناشئة المعترف بها يومياً على مستوى العالم. والكويت ودول الخليج تعمل على إحداث ثورة في المشهد الرقمي الهندي، من خلال مساهمة دول المنطقة في إنشاء مراكز تكنولوجية وتسخير التقنيات الناشئة، ومن خلال الأساليب التكنولوجية المتكبرة والجهود المشتركة، فهذه المراكز المدعومة من دول الخليج تسهم بشكل كبير في إنشاء منتجات وخدمات متطورة تعزز قدرات الشمول التكنولوجي والمالي. فقد ساهمت الكويت ودول الخليج في إنشاء مراكز القدرات التكنولوجية العالمية للهند. وبرزت هذه المراكز بشكل بالغ الأهمية لدفع عجلة التنمية والابتكار في المنتجات والخدمات الهند في المجال التكنولوجي والمواهب جعلتها وجهة مفضلة للشركات العالمية التي تتطلع لتأسيس أعمالها ومشاريعها التكنولوجية. تستثمر الكويت ودول الخليج أيضاً بشكل كبير في تحسين مهارات مواهبها، ولا سيما في مجالات التكنولوجيا الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم وهندسة البيانات وتطوير المنتجات لمواكبة التطورات التكنولوجية المستمرة. ومع تطور المواهب التقنية الكبيرة للمراكز التكنولوجية في جميع أنحاء الهند، فإن الكويت لا تقود التقدم التكنولوجي فقط، بل تدعم أيضاً تطوير منتجات تهدف لمعالجة التحديات التقليدية، التي يواجهها العملاء في المنطقة بما في ذلك الشركات المتوسطة والصغيرة.

الهند في الصلابة، والتكيف، والمهارات الفنية، خاصة في قطاعي الرعاية الصحية والهندسة.

الكفاءة من حيث التكلفة: توفر العمالة الهندية حلولاً فعالة من حيث التكلفة، فقد لعب المهنيون الهنود دوراً حيوياً في سد الفجوات في القطاعات التي تتطلب قوة عاملة كبيرة مثل الرعاية الصحية، الهندسة، تكنولوجيا المعلومات، والتعليم والبناء والخدمات وأدى ذلك في سد الفجوات في نقص العمالة الماهرة وهذا سمح للشركات الكويتية بالبقاء تنافسية في الأسواق الإقليمية والعالمية من خلال تقليل تكاليف العمالة مما ساهم في النمو والتحديث الشامل للاقتصاد الكويتي.

كيف تبدو الهند في عام 2047: ستصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم بقيمة تقدر بـ 32 تريليون دولار وسينمو الاستثمار الأجنبي المباشر 12 مرة ليصل إلى 12 تريليون دولار وستنمو الصادرات 12 مرة لتصل إلى 8 تريليون دولار وستصبح أكبر وأصغر فئة عاملة بمتوسط عمر 29 عاماً.

الخلاصة:

في الختام، لقد نجحت الحكومة الهندية في تسهيل قدوم العمالة الهندية إلى الكويت بفضل مزيج من الروابط التاريخية، التفاعل الدبلوماسي، السياسات الحسنة، والبرامج الاستراتيجية التي تضمن سلامة ورفاهية العمالة الهندية. ومن خلال إنشاء أطر قوية وتبسيط عمليات التوظيف وتعزيز التوظيف في الخارج، أصبحت الهند أحد أهم موردي العمالة الفنية الماهرة والغير فنية إلى الكويت. وقد استفاد من هذا النجاح كل من الاقتصاد الكويتي والهندي من خلال التحويلات المالية وخلق فرص العمل. فتدفع العمالة الهندية إلى الكويت أوجد علاقة تكاملية تعود بالنفع على كلا الاقتصادين. تستفيد الكويت من الوصول إلى قوة عاملة ماثقة وماهرة ضرورية لتنميتها، في حين تستفيد الهند من التحويلات المالية، وخلق فرص العمل،

المستمر للتحويلات المالية يعمل كعازل اقتصادي خلال فترات الركود في قطاعات أخرى مثل الزراعة أو الصناعة.

8 تخفيف الضغط على سوق العمل الهندي

تخفف العمالة الهندية في الكويت من بعض الضغوط المتعلقة بالتوظيف في الهند، خاصة في المناطق التي تفتقر إلى فرص العمل في قطاعات الصناعة والخدمات.

9 الروابط الثقافية والاجتماعية

تحافظ العمالة الهندية في الكويت على روابط ثقافية قوية مع وطنهم، وغالباً ما يدعمون التبادل الثقافي ويعززون العلاقات الطيبة بين الهند والكويت. هذا الوجود الثقافي يعزز القوة الناعمة للهند في الكويت والمنطقة عموماً.

10 التحديات التي تواجهها

تغير ديناميكيات سوق العمل: تأثير الأتمتة وجهود التنوع الاقتصادي في الكويت (مثل رؤية الكويت 2035)، وتأثير ذلك على الطلب على العمالة.

التغيرات في السياسات في الكويت: التغيرات الأخيرة والمقترحة في ما يتعلق في التركيبة السكانية في الكويت وتأثيرها المحتمل على العمالة الهندية. قضايا تتعلق بحقوق العمال، تفاوت الأجور (هجرة العمالة إلى دبي)، وظروف العمل. قوانين العمل المتطورة في الكويت وتأثيرها على العمالة الهندية.

2. المزايا التنافسية للهند في تصدير العمالة للكويت:

التقارب اللغوي والثقافي: الروابط الثقافية القوية مع الكويت نتيجة التاريخ المشترك، والعلاقات التجارية القديمة، والقدرات اللغوية (مثل الإنجليزية، الهندية، الأردية، المالايالامية).

أخلاقيات العمل والمهارات: سمعة العمال

Corny®

كورني

بوب كورن POPCORN

SPECIAL OFFER

استخدم الكود off15 واحصل على خصم 15%

عبر موقعنا

www.popcorny.net



«بيتك» يشارك في تدشين مصنع «تايهان كويت» لصناعة كابلات الألياف الضوئية

• المطوع: دعم الشركات الكويتية نابع من الدور التنموي الرائد ومكانتنا الاقتصادية



بيت التمويل الكويتي Kuwait Finance House



شارك بيت التمويل الكويتي «بيتك» في حفل افتتاح مصنع شركة تايهان كويت وهو أول مصنع كويتي في ميناء عبد الله لصناعة كابلات الألياف الضوئية، ضمن إطار الشراكة بين «بيتك» وشركتي «تايهان و رانك»، وانطلاقاً من حرص «بيتك» على تقديم كافة أنواع الدعم لعملائه من الشركات التي تعمل في الاقتصاد المحلي سواء بالتمويل أو بالاستشارات.

وقال المدير العام للخدمات المصرفية للشركات في «بيتك» يوسف المطوع، أن دعم «بيتك» للشركات الكويتية وللجهود التنموية نابع من دوره الوطني والتنمية الرائد، ومكانته الاقتصادية المرموقة كأكبر بنك في الكويت من حيث القيمة السوقية وثاني أكبر بنك إسلامي في العالم، والأكثر قدرة وملاءة وخبرة، مبيناً أن نشاط التمويل في «بيتك» توسع إلى

قطاعات عديدة أبرزها مجالات النفط وصناعة البتروكيماويات ومشاريع الطاقة والبنى التحتية والشركات الناشئة والصدقية للبيئة، والتطوير العقاري والمشاريع التنموية الكبرى المختلفة.

وأضاف المطوع في تصريح صحفي على هامش مشاركته في حفل افتتاح مصنع شركة تايهان كويت بحضور وكيل وزير التجارة والصناعة زياد الناجم، ورئيس الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات بالإمارة عبد الله العجمي، وسفير جمهورية كوريا الجنوبية لدى الكويت برك تسونغ سوك، إلى جانب رئيس مجلس إدارة شركة تايهان كويت عطل الله المطيري، أن هذا المصنع الذي يمتلك أحدث تقنية صديقة للبيئة يعتبر تعاون وإنجاز مهم ما بين شركة رانك الكويتية وشركة تايهان الكورية و «بيتك» لتطوير

يوسف المطوع وفريق العمل في بيتك

السوق المحلي وتسمح بالتصدير أيضاً، مؤكداً أن «بيتك» يساند ويدعم هذه التوجهات للشركات الكويتية، ويعتبرها خطوة مهمة في زيادة قدرة الاقتصاد الوطني وتوسيع فرص العمل وتحقيق التنمية.

مصنع محلي متخصص في صناعة كابلات الألياف الضوئية. وأشاد المطوع بنجاح شركة تايهان كويت في العمل بمجالات مبتكرة، ودورها المهم في إنشاء صناعات حديثة تلبى احتياجات

الكويت والتي تتطلب جودة استثنائية للحماية من التلف. وأعرب المطوع عن أمله بأن يستمر التعاون وينطلق إلى مجالات أوسع خلال الفترة المقبلة، متمنياً أن تتكامل الجهود بالنجاح فيما يخص افتتاح

الإنتاج المحلي كونه المصنع الأول لإنتاج كابلات الألياف الضوئية في الكويت ويمتلك شهادات ISO بالإضافة إلى طاقم عمل كامل لضمان الجودة لاستيفاء المواصفات العالمية والمحلية نظراً لدرجات الحرارة المرتفعة في

اول و اكبر سلسلة تجارب و العاب في آر في الكويت!



WWW.VRMANIAQ8.COM



+965 55 777 664

@VRMANIA_Q8

بنسبة 82% على مستوى القطاع المصرفي الكويتي

بوبيان يحصل على جائزة التميز في إحلال وتوطين العمالة من لجنة وزراء العمل لدول مجلس التعاون

عادل الحماد:

- التكريم يؤكد نجاح استراتيجية بوبيان في رفع معدلات العمالة الوطنية على مستوى القطاع المصرفي الكويتي
- الجائزة تُمنح سنوياً لأفضل مؤسسات القطاع الخاص في تحقيق أعلى معدلات توظيف وتطوير للعنصر البشري
- منظومة بوبيان التدريبية استهدفت تغيير المفهوم التقليدي لتطوير الكفاءات البشرية



عبدالعزیز الرومي متسلماً للجائزة



عادل الحماد

تتم بدقة واحترافية لترسخ رؤية بوبيان العميقة تجاه سياسته الهادفة إلى تكوين فريق عمل متميز يتمتع بأفراده بخبرات مصرفية في بيئة مجهزة بما يثري مستقبلهم المهني وسط بيئة عمل استثنائية.

واختتم الحماد أن موظفي بوبيان هم إحدى ركائزه الأساسية كونهم المحرك الأساسي للنجاح المتواصل، ولا يأل بوبيان أي جهد في رفع درجة التواصل معهم من خلال الاستماع إلى آرائهم ودراسة جميع مقترحاتهم مع الأخذ بإمكانية وضعها موضع التنفيذ من خلال استخدام أفضل السبل العلمية والتقنية بما يسهم في غرس المزيد من ولاء الموظفين للمؤسسة.

كان له السبق على مدار السنوات الأخيرة في تنفيذ العديد من المبادرات التي تصقل مهارات موظفيه وتعزز من خبراتهم العلمية والعملية، مثل مبادرة Boubyan Business School، وهي مظلة ينطوي تحتها العديد من الأكاديميات والبرامج التدريبية وورش العمل والشهادات المهنية المتخصصة التي تهتم بكل شريحة من الموظفين وتهدف إلى تغيير المفهوم التقليدي لتطوير الموارد البشرية وبناء القدرات الذاتية لهم بما يواكب التطورات التي يشهدها العصر الحالي.

ونوه أن اختيار الجوانب والموضوعات التي تتناولها منظومة بوبيان التدريبية

وبرامج الشهادات المهنية بجانب برامج الفرص التدريبية المتخصصة. وأضاف «نتطلع دائماً إلى تطوير استراتيجيات من شأنها زيادة تمكين الموظفين بشكل متسارع ليؤكد التزامه بتوفير جميع السبل لتعزيز دورها القيادي، مشيراً إلى أن معايير رؤية بوبيان المستقبلية تتماشى تماماً مع تفعيل مبدأ الشفافية والحوكمة والاستدامة كجزء من سياساته المهنية في ترسيخ مبادئ العمل وخلق بيئة عمل تتميز بالشمول والتفاعل بين الموظفين».

منظومة تدريبية متكاملة

وأكد الحماد أن بوبيان

قيادياً مميزاً مع تسخير جميع الإمكانيات التدريبية والأكاديمية التي تمنحهم فرصاً مميزة لاكتساب خبرات مهنية وعملية تسهم في تعزيز خبراتهم وتطويرها، مع دعمهم بشهادات عالمية معتمدة، كل في تخصصه.

فرص متكافئة وتحقيق مبدأ المساواة

وبين الحماد أن بوبيان يحرص على توفير مهام وظيفية متكافئة ومتساوية لجميع كوادره الوطنية من الرجال والنساء لضمان تحقيق مبدأ المساواة، لذلك نجد أن السجل التدريبي لموظفات البنك سجل رقماً قياسياً في معدلات التدريب لاسيما في البرامج القيادية

الكفاءات الوطنية والعمل على تطوير بيئة العمل بما يتماشى مع أحدث تطورات الصناعة المصرفية محققاً نسبة 82% في تمكين وتوظيف العمالة الوطنية ودعم وترسيخ هذه الثقافة المجتمعية بشكل حقيقي ومستدام مما ينعكس إيجابياً على سوق العمل المستقبلي والوصول إلى النتائج المرجوة.

واستكمل الحماد «واصلنا جهودنا لترسيخ ريادتنا ونهج مسؤوليتنا الاجتماعية تجاه تنمية القدرات المهنية لمواردنا البشرية وذلك من خلال تعاوننا مع أفضل المؤسسات العالمية الرائدة في تقديم حلول التعليم في القطاع المالي والمصرفي، مضيفاً أن البنك يتميز بإعطاء الشباب دوراً

والشؤون الاجتماعية بدول المجلس وبحضور الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبهذه المناسبة أعرب مدير عام مجموعة الموارد البشرية في بنك بوبيان، عادل الحماد، عن اعتزازه بهذا التكريم والذي يؤكد مدى نجاح استراتيجية بوبيان في مجال توطين وتأهيل العمالة الوطنية مؤكداً أن الجائزة تكتسب أهميتها كونها تُمنح سنوياً لأفضل مؤسسات القطاع الخاص في تحقيق معدلات مرتفعة من توظيف وتطوير للعنصر البشري.

وأوضح الحماد «حافظ بنك بوبيان وللعام السادس على مكانته كأفضل مؤسسة مصرفية حريصة على استقطاب أفضل

حقق بنك بوبيان إنجازاً جديداً يُضاف إلى سلسلة إنجازاته في قطاع الموارد البشرية، من خلال حصوله على جائزة «التميز في إحلال وتوطين العمالة» للمرة السادسة من قبل مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون، وذلك لنجاحه وتميزه في رفع معدلات العمالة الوطنية على مستوى القطاع المصرفي في الكويت لعام 2024.

وقد تسلم الجائزة نيابة عن إدارة بنك بوبيان مساعد المدير العام بمجموعة الموارد البشرية عبدالعزيز الرومي، وذلك خلال حفل تكريم خاص عُقد في العاصمة القطرية الدوحة تحت رعاية وزراء العمل

البنك الأهلي الكويتي يعطل أعماله بمناسبة عطلة يوم المولد النبوي الشريف

• فرع الخيران يستقبل العملاء كالمعتاد خلال يوم العطلة والبنك يوفر خدماته إلكترونياً على مدار الساعة



وأكد البنك الأهلي الكويتي جهوزيته التامة لخدمة العملاء عبر مختلف منصاته الرقمية التي تشمل موقعه الإلكتروني eahli.com، وتطبيقه على الهواتف الذكية، وأجهزة السحب الآلي الخاصة به المنتشرة في جميع أنحاء البلاد، فضلاً عن مركز خدمة العملاء «أهلا أهلي» على الرقم 1899899 على مدار الساعة خلال العطلة.

عز وجل أن يعيده على الجميع بالخير واليمن والبركات. وبهذه المناسبة سيغلق البنك فروعها يوم الأحد 15 سبتمبر 2024 على أن يستأنف أعماله كالمعتاد بدءاً من الاثنين 16 سبتمبر 2024، باستثناء فرع الخيران مول الذي يستقبل العملاء كالمعتاد خلال العطلة من 10 صباحاً إلى 10 مساءً.

يتقدم البنك الأهلي الكويتي بأسمى آيات التهاني والتبريكات إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعا، وسمو ولي العهد الشيخ صباح خالد حمد مبارك الصباح حفظه الله، وإلى الحكومة الكويتية والشعب الكويتي الكريم وجميع المقيمين، بمناسبة حلول ذكرى المولد النبوي الشريف، داعين الله

KIB يعلن أسماء الرابحين في السحب الأسبوعي ضمن حملة حساب الدروازة لعام 2024

• الحساب الأقوى من نوعه في الكويت من حيث عدد الرابحين والعوائد والسحوبات على الجوائز النقدية



حساب الدروازة



سحوبات اسبوعية، شهرية وسنوية



1 د.ك = فرصة



أكبر عدد رابحين



أعلى عائد سنوي متوقع لغاية 2%

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) أسماء عملائه الفائزين في السحب الأسبوعي الثاني، عن أرصدة العملاء خلال شهر أغسطس، وذلك ضمن حملة سحوبات حساب الدروازة لعام 2024 التي تتميز بأعلى عدد رابحين طوال العام. حيث حصل كل من خالد خلف حمود الخالدي، محمد عظيم بشير، مشعل عبد الله فهد فهد، ليلي حسين غلوم حسين، كوثر عبد الغني عبدالرضا المطوع على جائزة بقيمة 1,000 د.ك لكل منهم، بينما حصل كل من فواز عبد الله عايد العازمي، سراج الدين عمر علي محي الدين، ابراهيم يوسف يوسف العلمي، ماجدة زكي جبرائيل حنين، ابتسام أحمد محمد غلوم، أحمد فلاح حشاش العازمي، ياسين محمد الزوكاني على جائزة بقيمة 500 د.ك لكل منهم. وقد تم إجراء السحب بحضور ممثل وزارة التجارة والصناعة وموظفي البنك. والجدير بالذكر أن حساب "الدروازة" هو حساب توفير مبني على أساس الوكالة بالاستثمار، وقد أطلقه KIB ضمن باقة منتجاته المصرفية المخصصة للأفراد، وهو الأقوى من نوعه من حيث العائد السنوي المتوقع بنسبة تصل لغاية 2% كل شهر، والتي يحصل العميل عليها لأول ثلاثة أشهر من فتح الحساب، ويتوقع وصولها لغاية 1% بعد انقضاء الأشهر الثلاثة الأولى، علماً بأن العوائد تودع تلقائياً في حساب العميل خلال اليوم الأول من بداية كل شهر. وإضافة إلى كونه حساب توفير، يتطلب دخول السحوبات الأسبوعية والشهرية والسحب السنوي توافر 100 د.ك في الحساب، حيث يحصل العميل على فرصة واحدة لدخول السحوبات مقابل كل 1 د.ك يبقى في الحساب طوال شهر كامل، وذلك حسب الرصيد الأدنى للشهر الذي يسبق السحب، بينما يتم احتساب فرصة واحدة للمشاركة في السحب السنوي مقابل كل 1 د.ك يبقى شهرين كاملين، وذلك حسب الرصيد الأدنى للشهرين السابقين للسحب، حيث تطبق الشروط والأحكام.

Imphal

PERFUME



Imphal_perfume



97973109

السالمية مجمع سيمفوني

مدير صندوق النقد العربي: القطاع المصرفي القطري في مقدمة الدول العربية من حيث كفاية رأس المال

العمل على إيجاد سياسات استثمارية أكثر جاذبية، مينا دور القطاع الخاص في تمويل التنمية المستدامة على المستوى الدولي، مقارنة بالجانب العربي الذي لا زال بحاجة إلى زيادة فعالية القطاع الخاص، ما يستدعي فعلا الحرص على بحث سبل الاستمرار وتحقيق وأصر التعاون عبر هذا المؤتمر، والذي يأتي في الوقت المناسب للوصول إلى مستويات مقبولة من تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية.

وتابع رئيس اتحاد المصارف العربية أن هناك جهودا حثيثة من القوانين العربية لتشجيع وتحفيز عملية تمويل أهداف التنمية المستدامة، والتوجه للاقتصاد الأخضر، بإصدار بعض الدول العربية لسندات خضراء، ما يؤكد الإدراك اللامتاهي لأهمية القطاعات المصرفية القوية في تحقيق التنمية المستدامة، التي بمقدورها الإسهام في تحقيق الأبعاد التنموية والاجتماعية بالدول العربية.

وأكد رئيس اتحاد المصارف العربية، في ختام كلمته على أهمية سد الفجوة التمويلية، بالإضافة إلى دمج المعايير البيئية والاجتماعية في نماذج الأعمال، ما سيمكن المصارف من تقدير المخاطر وتعزيز المرونة، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق تسهيل عمليات الوصول إلى التمويل، مع تنسيق الجهود بفاعلية، وتعزيز التعليم وزيادة الوعي، وتوفير التدريب المهنيين في الصناعات الخضراء.



أهمية المؤتمر المصرفي العربي لعام 2024، في التأسيس لمستقبل مستدام لدى الدول العربية، مشيراً إلى إنه بإمكانها تحقيق العديد من المكاسب الفردية والجماعية إذا تمكنت من التغلب على التحديات الإنمائية المتزايدة، والاستفادة من هذا المؤتمر بالشكل اللازم.

وطالب الأترابي بضرورة العمل على تعزيز وسائل التنفيذ عبر توطيد التعاون العالمي والإقليمي، والتضامن بين الدول، مع الاستناد على التكنولوجيا والمعارف في تعزيز الشراكات وترسيخ التنمية المستدامة في الأوساط العربية بشكل حقيقي وفعال. وأشار إلى أن متطلبات التنمية المستدامة للدول العربية تقتضي

وأوضح أن أنظمة النقد العربي تولي اهتماما بالغا لمواضيع التمويل الأخضر والمستدام، وتداعيات تغيرات المناخ على القطاعات المالية وتطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في الأنشطة المالية والسياسات الاستثمارية في الدول العربية، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز أمن الطاقة، مشيراً إلى قيام الصندوق بإنشاء شبكة التمويل الأخضر والمستدام في الدول العربية، والتي انطلقت أعمالها هذا العام بمباركة من مجلس محافظي المصارف المركزية العربية.

بدوره أكد محمد الأترابي رئيس اتحاد المصارف العربية، على

ثانياً / السياسات الحكومية الداعمة، ثالثاً / تزايد الطلب على المنتجات والخدمات المستدامة، رابعاً / زيادة توافر المنتجات المالية الخضراء.

وأكد أن صندوق النقد العربي يدعم زيادة التمويل منخفض الكلفة، وتطوير التمويل الأخضر، بما يدعم مواجهة المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مؤكداً في هذا الإطار على أهمية تحقيق التوازن بين الاستدامة البيئية وأمن الطاقة، والمحافظة على التنافسية عند معالجة القضايا، لافتاً إلى أن الدول العربية تمتلك الموارد والخبرة والإرادة في هذا الشأن ويمكنها تطبيق تقنيات ونماذج تدعم الانتقال إلى اقتصاد مستدام.

المالي والمصرفي بعملية التحول نحو اقتصاديات منخفضة الكربون، بحيث يدعم القطاع توفير التمويل للشركات، وتعزيز الاستقرار من المشاريع الخضراء والمستدامة، مضيفاً «في هذا الإطار يعكس النمو الملحوظ في حجم التمويل المستدام في أسواق المال العالمية، الاهتمام المتزايد للتمويل الأخضر والمستدام، حيث تشير بعض الإحصاءات إلى أن إجمالي حجم التمويل المستدام على المستوى العالمي يقدر بحوالي 6.6 تريليون دولار أمريكي خلال هذا العام، معزياً نمو سوق التمويل المستدام إلى أربعة عوامل رئيسية، أولاً / زيادة الوعي بتغيرات المناخ والحاجة إلى الاستثمار المستدام،

رأس المال إلى ما نسبته 17.4% في نهاية العام الماضي، وهي نسبة أعلى من تلك المستهدفة دولياً عند 10.5%.

وأوضح أن نجاح المبادرات، سواء الوطنية أو الإقليمية، يعتمد إلى حد كبير، على المشاركة الفعالة من جانب القطاع المالي والمصرفي، وخاصة البنوك المصرفية التي تشكل محركاً رئيسياً للأنشطة والتنمية الاقتصادية، مشيراً إلى أنه في هذا السياق، وعلى الرغم من الحوار والنقاش الجاري حول مدى التدخل الذي يمكن للمصارف المركزية والسلطات المصرفية والقطاع المصرفي القيام به لدعم قضايا الاستدامة ومواجهة تحديات تغيرات المناخ وتعزيز التمويل، إلا أن دور القطاعات المصرفية يبقى محورياً لدعم سياسات التنمية المستدامة، من خلال تطوير التشريعات المصرفية، التي تدعم التنمية المستدامة، وكذلك توجيه سياسات الإقراض والتمويل لأفضل المعايير البيئية، إضافة لتشجيع وتحفيز الابتكار في الخدمات والأدوات المالية المستدامة.

وأضاف الدكتور فهد بن محمد التركي: يتعين على المؤسسات المصرفية أن تبتكر وتقدم منتجات مالية تدعم الاستثمار في البنية التحتية المستدامة، والطاقة النظيفة والمشاريع التي تهدف إلى تحقيق الأهداف البيئية الاجتماعية، كما يتعين على البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية دمج معايير الاستدامة في عمليات الإقراض والاستثمار الخاصة بها. ولفت، إلى أن الانتقال نحو التمويل الأخضر والمستدام يعتبر توجهاً استراتيجياً يربط القطاع

قال الدكتور فهد بن محمد التركي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، إن القطاع المصرفي القطري حقق مرتبة متقدمة بين الدول العربية من حيث نسبة معدل كفاية رأس المال إذ بلغت 19.2%، مما يعكس مكانة القطاع وقدرته على استيعاب الصدمات.

وأشاد، المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي خلال كلمته اليوم، في فعاليات المؤتمر المصرفي العربي لعام 2024، الذي تستضيفه دولة قطر، بالقطاع المصرفي القطري، مشيراً إلى إنه استأثر بنسبة 11.9% من موجودات القطاع المصرفي العربي محققاً بذلك المرتبة الثالثة على مستوى الدول العربية. ولفت إلى أن نسبة التسهيلات غير العاملة بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات في القطاع القطري لازالت منخفضة مقارنة بالمتوسط في الدول العربية إذ بلغت النسبة حوالي 3.9% مع نهاية العام الماضي، مقابل متوسط 7.9% في القطاع المصرفي القطري.

وأكد سعادته أن القطاع المصرفي في الدول العربية يعتبر المصدر الرئيسي لتوفير التمويل الاقتصادي، مضيفاً أن تقرير الاقتصاد المالي للدول العربية لهذا العام، الصادر عن صندوق النقد العربي، أكد على متانة هذا القطاع، والذي يبلغ حجم موجوداته حوالي 4.6 تريليون دولار وهو ما يعادل 150 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وعلى صعيد الملاءة المالية تميز القطاع المصرفي العربي بملاءة مالية مرتفعة وصل متوسط معدل كفاية

مدن: ارتفاع عدد المصانع الجاهزة لأكثر من 1300 مصنع.. والصدارة للصناعات الغذائية

الكهربائية ومنتجات المطاط واللدائن واللبوسات بنسبة 6%. وأشادت، إلى أن مساحة المصانع الجاهزة في «مدن» وصلت إلى مليون متر مربع. وتوفر «مدن» للمستثمرين مساحات مختلفة من المصانع الجاهزة تتنوع بين 225 و 450 و 900 متر مربع، وذلك لتلبية لاحتياجات جميع الأنشطة.

قيمة مضافة تساهم في بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والعالمية في مدنها الصناعية البالغ عددها 36 مدينة صناعية. وجاءت الصناعات الغذائية على رأس قائمة الأنشطة الأكثر إشغالا للمصانع الجاهزة بنسبة 43%، ثم المرتبة الثانية لصالح الصناعات التحويلية مثل صنع الورق ومنتجات الورق بنسبة 7%، وصناعة المعدات

قال علي بن عبد الله العمير، المتحدث الرسمي للهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية «مدن»، إن عدد المصانع الجاهزة ارتفع لأكثر من 1300 مصنعاً بمدنها الصناعية حول المملكة.

وأوضح العمير أن ذلك يأتي وفق مستهدفات «مدن» لتمكين الصناعة وزيادة المحتوى المحلي بتقديم خدمات ومنتجات ذات

60 مليار يورو حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وألمانيا

لغرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية والذي عقد يوم الاثنين في برلين، وضم الوفد كلاً من خالد بن كليفيخ الهاجري، ومحمد بن أحمد العبيدلي، عضوي مجلس الإدارة.

وتم خلال الاجتماع مناقشة عدد من القضايا الهادفة إلى تطوير التعاون التجاري والصناعي بين الدول العربية من جهة، وجمهورية ألمانيا الاتحادية من جهة أخرى، إضافة إلى زيادة معدلات التجارة البيئية.

بين قطر وألمانيا، حيث تعتبر ألمانيا شريكاً تجارياً مهماً لدولة قطر، لافتاً إلى أن التبادل التجاري بين البلدين بلغ 7.1 مليار ريال قطري (1.8 مليار يورو) في عام 2023 الماضي، مقابل 6.8 مليار ريال (1.7 مليار يورو) في عام 2022 وبزيادة نسبتها 4.4%.

يأتي ذلك خلال ترؤس خليفة بن جاسم آل ثاني وفد الغرفة المشارك في الاجتماع المشترك للمكتب التنفيذي ومجلس الإدارة

رئيس غرفة قطر والنائب الأول لرئيس الغرفة العربية الألمانية، إن العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية شهدت تطوراً متسارعاً خلال السنوات الأخيرة.

وأضاف خليفة بن جاسم آل ثاني أن التبادل التجاري بين الدول العربية وألمانيا ارتفع خلال عام 2023 بنسبة 20% إذ تجاوزت قيمته الـ 60 مليار يورو، مقابل 51 مليار يورو في عام 2022. وأشار إلى تطور التعاون الاقتصادي

بعد 8 سنوات من النزاع القانوني

القضاء الأوروبي يغرم أبل وجوجل 15.4 مليار دولار

Google

بشكوى، حكمت لصالح المفوضية في حكم أول صدر في نوفمبر 2021. لكن جوجل طعنت في القرار مطالبة بإلغاء الغرامة. بدأت القضية في عام 2010 مع فتح بروكسل تحقيقاً في أعقاب شكوى من المنافسين. هذه القضية هي واحد من النزاعات الرئيسية التي فتحتها بروكسل ضد شركة جوجل المعاقبة بأكبر غرامتين تفرضها المفوضية بسبب الممارسات المنافية لقواعد المنافسة.

تفضيل خدمتها لمقارنة أسعار المنتجات. ورد محرك البحث بالإعجاب عن إجراء «تعديلات في عام 2017 للائتمان لقرار المفوضية الأوروبية». تتهم شركة جوجل بأنها أضرت بمنافسها بجعلهم غير مرئيين للمستهلكين من خلال تفضيل مقارنة الأسعار عبر Google Shopping. وكانت محكمة الاتحاد الأوروبي التي تقدم إليها عملاق التكنولوجيا

وردت الشركة على القرار بالقول «كان دخلنا خاضعاً للضريبة في الولايات المتحدة».

وأضافت «هذه القضية لم تكن تتعلق قط بحجم الضرائب التي ندفعها، بل بالحكومة التي يجب أن نسدها لها. نحن ندفع دائماً جميع الضرائب المستحقة علينا».

وأكدت الحكومة الإيرلندية في بيان أنها «ستحترم» قرار المحكمة.

واعتبرت كيارا بوتاتورو من منظمة أوكسفام غير الحكومية أن «حكم الثلاثاء يحقق العدالة بعد أكثر من عقد سمحت خلاله أيرلندا لشركة أبل بالتهرب من الضرائب».

وفي قضية جوجل، أكد القضاة فرض غرامة قدرها 2.4 مليار يورو في عام 2017 على المجموعة ومقرها الرئيسي في ماونتن فيو بولاية كاليفورنيا، بتهمة إساءة استخدام «مركزها المهيمن من خلال



الأوروبية قرار المفوضية الأوروبية في عام 2020. واستأنفت المفوضية القرار.

الثلاثاء، أوضحت في بيان أنها تؤيد قرار المفوضية الأوروبية لعام 2016 بأن أيرلندا منحت شركة أبل مساعدة غير قانونية ويتعين على هذه الدولة استعادتها. ولطالما أكدت شركة أبل أنها لم تحظ بأي معاملة تفضيلية.

كبير للمواطنين الأوروبيين». وقالت في مؤتمر صحفي في بروكسل «إنه انتصار للمفوضية (الأوروبية). وهو أيضاً انتصار لتكافؤ الفرص والعدالة الضريبية».

تعود قضية شركة أبل إلى عام 2016 عندما أمرت بروكسل الشركة المصنعة لجهاز آيفون الشهير بدفع تعويض لإيرلندا يبلغ 13 مليار يورو. ويعادل هذا المبلغ الأرباح التي حصلت عليها الشركة بفضل المعاملة التفضيلية الممنوحة لها بين 2003 و2014.

وترى المفوضية الأوروبية أن فرع الشركة في إيرلندا قام بتسديد ضرائب على أرباحها مع معدل ضئيل للغاية «يرواح من 1% في عام 2003 إلى 0.005% في عام 2014». في البداية، ألغت المحكمة

حكم القضاء الأوروبي بشكل نهائي الثلاثاء لصالح المفوضية الأوروبية ضد شركتي التكنولوجيا الأمريكيتين العملاقين أبل وجوجل في قضيتين يتم التنازع فيهما منذ وقت طويل وتتطويان على عواقب مالية ضخمة.

أمرت محكمة العدل الأوروبية شركة أبل بسداد 13 مليار دولار من المستحقات الضريبية لإيرلندا بسبب استفادتها من مزايا لا موجب لها. وفي حكم منفصل، أكدت المحكمة ومقرها لوكسمبورغ فرض غرامة قدرها 2.4 مليار دولار على شركة جوجل بسبب ممارساتها المنافية لقواعد المنافسة.

وأعربت المجموعتان على الفور عن «خيبة أملهما» في بيانين منفصلين، في حين رحبت مفوضية المنافسة الأوروبية مارغريت فيستاغر بالقرار معتبرة أنه «انتصار

إيرادات مؤسسات السوق المالية السعودية ترتفع 27% بالنصف الأول.. بأرباح 4.23 مليار ريال

43- الإيرادات المجمعة لمؤسسات السوق المالية حسب النشاط

نهاية الفترة	التعامل (مليون ريال)	إدارة الأصول (مليون ريال)	المصرفية الاستثمارية (مليون ريال)	المشورة/الأبحاث (مليون ريال)	الحفظ (مليون ريال)	الاستثمارات (مليون ريال)	إيرادات أخرى (مليون ريال)	الإجمالي (مليون ريال)
الربع الأول عام 2022م	735.51	937.07	415.51	0.00	118.39	398.91	173.10	2,778.48
الربع الثاني عام 2022م	663.93	1,064.97	308.46	0.00	138.63	304.84	255.80	2,736.62
الربع الثالث عام 2022م	520.30	905.48	508.94	0.00	144.43	298.31	413.28	2,790.73
الربع الرابع عام 2022م	471.35	1,168.89	387.21	126.27	167.14	998.42	504.47	3,823.75
الربع الأول عام 2023م	437.60	884.55	178.90	85.80	159.88	753.09	218.82	2,718.64
الربع الثاني عام 2023م	494.96	1,050.46	245.25	82.82	151.29	1,427.54	271.48	3,723.80
الربع الثالث عام 2023م	543.17	1,049.04	232.41	130.54	152.96	779.70	238.78	3,126.60
الربع الرابع عام 2023م	571.03	1,303.44	421.75	107.11	154.51	1,099.02	265.69	3,922.55
الربع الأول عام 2024م	759.17	1,272.89	341.65	95.03	147.27	1,143.13	332.55	4,091.70
الربع الثاني عام 2024م	603.67	1,279.77	406.18	172.81	167.11	1,209.27	240.76	4,079.57

ارتفعت الإيرادات المجمعة لمؤسسات السوق المالية بالسعودية بنسبة 26.84% خلال النصف الأول من عام 2024م على أساس سنوي، وبزيادة قيمتها 1.73 مليار ريال عن إيراداتها في الفترة المماثلة من العام الماضي. وبلغت الإيرادات المجمعة لمؤسسات السوق المالية، وفقاً لإحصائية أدها «مباشر» تستند لتقرير حديث لهيئة السوق المالية، 8.17 مليار ريال في النصف الأول من العام الجاري، مقارنة مع 6.44 مليار ريال في الفترة ذاتها من عام 2023م. وكانت أغلب إيرادات مؤسسات السوق المالية في النصف الأول من عام 2024م من بند إدارة الأصول بواقع 2.55 مليار ريال، يليه نشاط الاستثمارات بإيرادات بلغت 2.35 مليار ريال، ثم نشاط التعامل بقيمة 1.36 مليار ريال، ونشاط المصرفية الاستثمارية بقيمة 747.83 مليون ريال، ونشاط الحفظ بإيرادات قيمتها 314.38 مليون ريال، والمشورة/ الأبحاث بقيمة 267.84 مليون ريال، فيما بلغت قيمة الإيرادات الأخرى 573.31 مليون ريال.

وارتفعت الإيرادات المجمعة لمؤسسات السوق المالية، خلال الربع الثاني من عام 2024م، بنسبة 9.55% على أساس سنوي، لتبلغ 4.08 مليار ريال، مقابل 3.72 مليار ريال في الربع المماثل من العام الماضي. يذكر أن حجم الأصول تحت نشاط الحفظ لدى مؤسسات

46- قائمة الدخل المجمع لمؤسسات السوق المالية

البنود	الربع الثاني عام 2022م	الربع الثالث عام 2022م	الربع الرابع عام 2022م	الربع الأول عام 2023م	الربع الثاني عام 2023م	الربع الثالث عام 2023م	الربع الرابع عام 2023م	الربع الأول عام 2024م	الربع الثاني عام 2024م
الدخل من العمليات التشغيلية	2,671,652.58	2,479,551.78	3,698,290.08	2,740,088.87	3,237,049.18	3,174,193.36	4,001,575.96	4,064,285.93	4,105,053.07
المصاريف التشغيلية	1,302,617.27	1,191,591.58	1,680,737.47	1,407,840.97	1,468,096.49	1,449,807.42	2,169,963.33	1,760,066.22	1,835,954.00
صافي الدخل/(الخسارة) من العمليات التشغيلية	1,369,035.31	1,287,960.20	2,017,553.60	1,332,247.90	1,768,952.69	1,724,385.94	1,831,612.63	2,304,219.71	2,269,099.06
الإيرادات (المصاريف) غير التشغيلية	52,579.47	101,918.12	360,096.69	-21,967.29	487,264.35	-48,769.19	-76,755.83	27,466.29	-23,621.53
صافي الدخل/(الخسارة) قبل الزكاة والضريبة	1,421,614.78	1,389,878.32	2,377,649.29	1,310,280.62	2,256,217.04	1,675,616.74	1,754,856.80	2,331,686.00	2,245,477.53
الزكاة/ الضريبة	131,332.34	102,506.60	285,886.42	152,092.35	130,808.40	120,745.39	254,498.76	161,089.64	191,638.65
صافي الدخل/(الخسارة) قبل الحصة غير المسيطرة	1,290,282.45	1,287,371.71	2,091,762.86	1,158,188.27	2,125,408.64	1,554,871.35	1,500,358.04	2,170,596.36	2,053,838.89
الدخل -/ الخسارة المحصن غير المسيطر	814.92	45,666.42	-46,346.73	516.45	-516.39	1,180.10	-2,265.61	-56.97	-1,858.19
صافي الدخل/(الخسارة) للفترة	1,289,467.53	1,241,705.29	2,138,109.59	1,157,671.82	2,125,925.03	1,553,691.25	1,502,623.65	2,170,653.33	2,055,697.07



watania
Al-Watania Paper Products Company
الشركة الوطنية للمنتجات الورقية

مناديل ومناشف وطني

.. 20 سنة من الجودة



اطلب الان



100% منتج كويتي
عدد ورق صحيح
ألياف طبيعية

www.watani.com.kw

«أدنوك»: اتفاقية للاستحواذ على 35% في منشأة لإنتاج الهيدروجين تابعة لـ«إكسون»

دولة الإمارات للمساهمة في تقليل الاعتماد على الواردات واستبدالها بمنتجات محلية الصنع، إضافة إلى خلق فرص للشركات المحلية للنمو والتطور. كما تعد «تعزيز» عنصراً محورياً في دعم أعمال «أدنوك» منخفضة الكربون، وذلك عبر شراكتها مع «فيرتيغلوب» لتطوير مشروع يهدف لإنتاج مليون طن سنوياً من الأمونيا منخفضة الكربون في أبوظبي. وتسعى «أدنوك» كذلك إلى التوسع على المستوى الدولي من خلال تنفيذ عدد من عمليات الدمج والاستحواذ الاستراتيجية المدروسة وتمتلك «أدنوك» حصة 24.9% في «أو إم في» وحصة 25% في «بوريليس إيه جي»، بينما تمتلك «أو إم في» النسبة المتبقية البالغة 75% في «بوريليس».

وبحسب ما تم الإعلان عنه في شهر يوليو من العام الماضي، تجرى كل من «أدنوك» و«أو إم في إيه جي» مفاوضات رسمية لدمج حصصهما الحالية في «بروج بي إل سي» و«بوريليس إيه جي»، الشركة المتخصصة في مجال توفير حلول البولي أوليفينات وإعادة التدوير المتكاملة والتي يقع مقرها الرئيسي في «فيينا».



عالية الجودة. وتعد «تعزيز»، منظومة الكيماويات والصناعة قيد التطوير في مدينة الرويس الصناعية بأبوظبي، مُمكناً رئيسياً لاستراتيجية «أدنوك» للنمو في مجال الكيماويات، حيث تنتج مواد كيميائية جديدة للمرة الأولى في

«أدنوك» و«بوريليس»، اتفاقية تعاون مع شركة «وانهوا كيميكال» وشركة «وانرونغ نيو ماتريالز» - فوجيان - التابعة لها، لإستكشاف جدوى إنشاء مشروع جديد في الصين، ومن المقرر أن ينتج المشروع المقترح 1.6 مليون طن سنوياً من البولي أوليفينات المتخصصة

تكاليفته الإجمالية 6.2 مليار دولار سيساهم في رفع الطاقة الإنتاجية الإجمالية للشركة من البولي أوليفينات لتصل إلى 6.4 ملايين سنوياً مما يجعله أكبر مجمع لإنتاج البولي أوليفين في موقع واحد في العالم. بالإضافة إلى ذلك، وقعت «بروج»، ضمن تحالف يضم

إل سي» بنسبة تبلغ 54%، وتعد «بروج» شركة رائدة في مجال توفير حلول البوليمرات المتكاملة والمتميزة للعملاء في أكثر من 50 دولة في آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا، ولتعزيز طاقتها الإنتاجية، تعمل «بروج» على إنشاء «بروج 4»، وهو مشروع توسعه تبلغ

ووقعت «أدنوك» وشركة «أو سي أي» في ديسمبر 2023، اتفاقية بيع وشراء تستحوذ «أدنوك» بموجبها على كامل حصة «أو سي أي» في شركة «فيرتيغلوب» وبعد إتمام الصفقة ستصبح «أدنوك» المساهم المالك لحصة الأغلبية في «فيرتيغلوب».

ويتمشى استحواذ أدنوك على حصة شركة «أو سي أي» في شركة «فيرتيغلوب»، مع استراتيجية الشركة الطموحة للنمو في مجال الكيماويات، ويدعم خططها لإنشاء منصة عالمية لإنتاج الأمونيا الزرقاء المستدامة، كما يساهم هذا الاستحواذ في تمكين «فيرتيغلوب» من تسريع جهودها التي تهدف للبحث عن فرص أسواق ومنتجات جديدة، لا سيما في قطاع الحلول منخفضة الكربون الناشئ. وتحقق صفقة الاستحواذ

تقدماً جيداً وذلك بعد الحصول بالفعل على عدد من الموافقات، ومن المتوقع الحصول على جميع الموافقات المتبقية خلال الأشهر المقبلة، حيث من المخطط إكمال الصفقة في الربع الأخير من العام الحالي. كما تمتلك «أدنوك» حصة الأغلبية في شركة «بروج بي

أكدت «أدنوك» مواصلة استراتيجيتها الطموحة لتنمية أعمالها في مجال الكيماويات، وذلك من خلال الإعلان عن اتفاقية للاستحواذ على حصة 35% في منشأة مقترحة لإنتاج الهيدروجين والأمونيا منخفضة الكربون تابعة لشركة «إكسون موبيل» في منطقة «باي تاون» بولاية تكساس.

وتهدف استراتيجية «أدنوك» لتنمية وتوسعة أعمالها في مجال الكيماويات لإنشاء منصة عالمية رائدة لإنتاج الكيماويات لتلبية الطلب المتزايد على البتروكيماويات، والأمونيا، والهيدروجين منخفضة الكربون، والمساهمة في دفع الجهود العالمية لخفض الانبعاثات.

وتركز هذه الاستراتيجية على التوسع والنمو على المستويين المحلي والدولي في قطاع الكيماويات لضمان مواكبة أعمالها للمستقبل، وخلق مصادر إيرادات جديدة.

وتخطط «أدنوك» للاستحواذ على حصة شركة «أو سي أي» في «فيرتيغلوب» البالغة 50% + سهم واحد، حيث وصلت الصفقة إلى مراحلها النهائية ومن المتوقع إتمامها في الربع الأخير من عام 2024.

الاقتصادية

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

من المستفيد من تدمير القطاع العقاري!!

العالم يتهاجم على المستثمر الأجنبي والعدل ترفض تسجيل العقارات للأجانب

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



تابعونا:

عدد الأثرياء في الإمارات يقفز 77% خلال 10 سنوات

أكثر من 700 مليار دولار من الأصول المدارة، مما يعزز مكانة المركز كمركز رئيسي في المنطقة لإدارة الثروات والأصول.

تتطلع دولة الإمارات أيضاً إلى تعزيز سوق الاستثمار البديل، بعد أن نجحت في جذب العديد من اللاعبين العالميين الرئيسيين لإنشاء حضور إقليمي في مراكزها المالية. في عام 2023، كان هناك تدفق ملحوظ لشركات إدارة الاستثمار البديل التي أنشأت مكاتب في مركز دبي المالي العالمي، بما في ذلك بعض أبرز اللاعبين في القطاع.

وارتفع عدد الأثرياء المقيمين في الشرق الأوسط بنسبة 2.1%، وفقاً لتقرير الثروة لعام 2023 لشركة كابجيميني. ومن المتوقع أن تشهد الإمارات العربية المتحدة أكبر زيادة صافية في عدد أصحاب الملايين، حيث تستقبل 6700 مليونير عام 2024، وفقاً للوحة معلومات هجرة الثروات الخاصة لشركة هينلي.

وارتفع عدد الأثرياء المقيمين في الشرق الأوسط بنسبة 2.1%، وفقاً لتقرير الثروة لعام 2023 لشركة كابجيميني. ومن المتوقع أن تشهد الإمارات العربية المتحدة أكبر زيادة صافية في عدد أصحاب الملايين، حيث تستقبل 6700 مليونير عام 2024، وفقاً للوحة معلومات هجرة الثروات الخاصة لشركة هينلي.



الخاصة وتدفقات الأموال من المستثمرين المؤسسين. ومن العوامل المحفزة الأخرى لهذا التوسع الطلب المتزايد من العملاء في جميع أنحاء أسواق الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب آسيا على خدمات إدارة الثروات من الطراز العالمي والحلول المالية الشاملة. ويستضيف مركز دبي المالي العالمي الآن أكثر من 400 مدير ثروات وأصول، يديرون

باستمرار في جذب المكاتب العائلية إلى الإمارة. من المتوقع أن تنمو الثروة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 7.7% سنوياً حتى عام 2028. وبحسب التقرير، يعمل عدد متزايد من شركات إدارة الثروات والأصول الإقليمية والدولية على توسيع حضورها الإقليمي في دبي ومركز دبي المالي العالمي للاستفادة من تدفق الثروات

سمعة مركز دبي المالي العالمي من أجل تقديم خدمة أفضل للعائلات في مجال الأعمال. وساعدت سياسات دبي الضريبية المنخفضة، بما في ذلك عدم فرض ضريبة الشركات على مكاتب العائلة الواحدة وعدم فرض ضريبة شخصية، إلى جانب شبكتها الواسعة من المعاهدات الضريبية التي تقدم معدلات ضريبة اقتطاع جذابة،

على مدار العامين الماضيين بسبب سياسة الباب المفتوح التي انتهجتها خلال جائحة كوفيد، وتقديم برنامج التأشيرة الذهبية للساعين إلى الإقامة طويلة الأمد. وتوقع التقرير، أن يلعب مركز الثروة العائلية في مركز دبي المالي العالمي الذي تم افتتاحه مؤخراً دوراً حاسماً في هجرة الاستثمار إلى دبي، ويهدف إلى الاستفادة من

وتعمل المكاتب العائلية الأوروبية وغيرها من المكاتب الغربية على تأسيس وجود لها في الشرق الأوسط لاستكشاف الفرص في أسواق مثل جنوب شرق آسيا، في حين تنظر المكاتب العائلية الآسيوية إلى الإمارات كقاعدة محتملة لتوسيع نطاق وصولها إلى أوروبا. وقال التقرير، إن جاذبية دبي للمكاتب العائلية زادت

ارتفع عدد الأثرياء في دولة الإمارات بنسبة 77% بين عامي 2013 و2023، حيث تستضيف الدولة حالياً 116,500 من الأثرياء المقيمين، بما في ذلك 308 من أصحاب الملايين و 20 من أصحاب

وتضم إمارة دبي 62% من هؤلاء الأثرياء، بعد أن رسخت مكانتها كأكبر قاعدة للأثرياء في الشرق الأوسط، وفق تقرير صادر عن مجموعة بورصة لندن للأوراق المالية حول أحدث الاتجاهات في مجال إدارة الثروات والأصول العالمية.

وذكر التقرير أن مكاتب العائلات تلعب دوراً محورياً في قطاع إدارة الثروات والأصول في دولة الإمارات، سواء كمديرين أو مستثمرين، ومن المتوقع أن تكون مجموعة مستثمرين نشطة في العام المقبل.

وشهد الشرق الأوسط توسعاً سريعاً لمكاتب العائلات حيث من المتوقع أن يتجاوز إجمالي الأصول المدارة 500 مليار دولار بحلول 2025، وفقاً لبحث أجرته مجموعة أجيروس.

ووفق التقرير، تنظر المكاتب العائلية في آسيا وأوروبا إلى الإمارات كقاعدة إضافية للاستثمار والعمليات العائلية، في حين تجتذب دبي اهتماماً كبيراً من جانب العائلات في الشرق الأوسط وأوروبا والهند وإفريقيا.



BAUME

شامبو لازالة حبوب فروة الرأس والصدفيه والحكه

مرخص من وزارة الصحة

